S/PV.8626

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٢٦**

الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد لافروف/نيبنزيا/بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد أنين
	إندونيسيا	السيدة مرصودي
	بلجيكا	السيد دو كرو
	بولندا	السيد بشيرداتش
	بيرو	السيد بالاريسو
	الجمهورية الدومينيكية	السيد فارغاس مالدونادو
	جنوب أفريقيا	السيدة باندور
	الصين	السيد وانغ يي
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو أنغوي
	فرنسا	السيد لوموان
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيد كوهين

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2019/742)

1929197 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2019/742)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان وأرمينيا وأفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان وبيلاروس وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا والهند.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم سعادة السيد فلاديمير إماموفيتش نوروف، الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون؛ والسيد فاليري سيميريكوف، الأمين العام بالنيابة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ والسيد سيرغي إيفانوف، نائب الأمين التنفيذي لرابطة الدول المستقلة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة كذلك سعادة السيد بيتر بوريان، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بآسيا الوسطى .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/742، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية.

إننا نواجه تهديدا غير مسبوق من التعصب والتطرف العنيف والإرهاب. وهو يؤثر على كل البلدان ويفاقم النزاعات ويزعزع استقرار مناطق بأكملها ويتطور باستمرار. والجبهة الجديدة هي الإرهاب الإلكتروني: استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والشبكة الخفية لتنسيق الهجمات ونشر الدعاية وتجنيد الأتباع الجدد.

واستجابة لهذا التهديد الذي لم يسبق له مثيل، نتخذ إجراءات غير مسبوقة. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة إطارا شاملا. إن السعي إلى تفكيك الجماعات الإرهابية أمر حيوي، ولكنه فقط واحد من تدابير عديدة. ويجب أن نكمل التدابير الأمنية بجهود وقائية تحدد وتعالج الأسباب الجذرية، مع احترام حقوق الإنسان على الدوام.

وعلينا أن نبني قدرة المجتمعات على الصمود حتى يتسنى للشعوب والمجتمعات المحلية رفض الخطاب الإرهابي الذي يستغل الخوف واليأس. ويجب علينا أن نعزز الميثاق الاجتماعي، بما في

ذلك توفير الخدمات الأساسية والفرص، ولا سيما للشباب. إن معظم المجندين في الجماعات الإرهابية تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٧ عاما. فلا بد لنا من توفير الطرق التي توفر شعورا بالأمل والهدف للشباب من الرجال والنساء، بما في ذلك التعليم والتدريب وفرص العمل. وإننا بحاجة إلى نهج شامل وجامع، بدءا من القواعد الشعبية، حيث تكون الأسر والمجتمعات المحلية على الخطوط الأمامية.

إن قهر النساء والفتيات أمر تشترك فيه العديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية، بغض النظر عن أيديولوجيتها. وذلك ليس مصادفة، إنه أمر أساسي لأهدافها. فالمساواة بين الجنسين وإشراك النساء والفتيات يجب أن يكونا في صلب جهودنا الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته. ونحن بحاجة كذلك إلى دعم ضحايا الإرهاب، الذين لديهم أكبر قدر من السلطة الأخلاقية والذين يدعون باستمرار إلى تحقيق العدالة. ومن بين الضحايا أطفال المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحتاجون إلى المساعدة للتغلب على الصدمات والوصم أثناء نموهم.

والتعاون الدولي هو الأولوية الأولى لاستراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب. ولا يملك أي بلد أو منظمة جميع الإجابات للتصدي للتحديات العابرة للحدود التي يشكلها الإرهاب والعائدون والمنتقلون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويتعين على البلدان أن تتعاون فيما بينها وكذلك مع الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل التصدي بنجاح لتلك التحديات.

وتقوم المنظمات الثلاث موضوع المناقشة الوزارية اليوم بدور مهم في تعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة الإرهاب عن طريق تيسير تبادل المعلومات والمعارف الحاسمة وتنفيذ التحقيقات والعمليات المشتركة. وتعزز الأمم المتحدة روابطها المؤسسية مع كل منظمة من هذه المنظمات.

ووضعت شراكتنا الأطر للقيام بالأنشطة المشتركة وتبادل المعلومات والتعاون بشأن مساعدة الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات، تماشيا مع المبادئ المنصوص عليها بموجب الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يوجه جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وأعتز على نحو خاص بمشاركتنا، إلى جانب مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، في خطة العمل الإقليمية المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وبقيام الأطراف المعنية بوضع خطة العمل المشتركة، المبادرة الإقليمية الأولى من نوعها، أظهرت ما يمكن أن تحققه من خلال العمل الجماعي والقيادة والإرادة السياسية.

وتسهم خطة العمل المشتركة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في آسيا الوسطى على تعزيز أمن الحدود ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وتعزيز الحوار مع الزعماء الدينيين. وأود أن أشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بغية مواءمة تشريعات أعضائها في مجال مكافحة الإرهاب. فالمشاركة البرلمانية أمر بالغ الأهمية في إيجاد نُهج شاملة تحظى بموارد فعالة وتستند إلى حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ن الإرهاب في جوهره إنكار وتقويض لحقوق الإنسان والجماعات الإرهابية تتشاطر خطة استبدادية ومتعصبة ومعادية للمرأة في كثير من الأحيان. وجهودنا لمكافحة إيديولوجية الإرهاب يجب أن تقوم على احترام الكرامة وحقوق الإنسان للجميع.

ويزداد التعاون على مكافحة الإرهاب التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون إذ صار يشمل طائفة متنامية من المسائل. وأتطلع إلى استمرار تعاوننا في عملنا معا من أجل

القضاء على التهديد الذي يشكله الإرهاب وبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد نوروف.

السيد نوروف (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للاتحاد الروسي على دعوتي للمشاركة في جلسة اليوم. يُناقش هذا الموضوع في الوقت المناسب تماما وهو وجيه لا سيما في عالم اليوم الذي تتزايد فيه عوامل عدم الاستقرار بفعل التهديد الإرهابي واندماج الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من المناطق الساخنة يسعون إلى إيجاد معاقل جديدة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في الفضاء الأوروبي الآسيوي. ويتزايد التهديد المتمثل في حصولهم على المواد المشعة والسامة، فضلا عن الأنواع الجديدة من التمويل والأسلحة. وفي الوقت نفسه، كانت مكافحة الإرهاب وما يتصل به من تهديدات من أهم الأولويات في أنشطة منظمة شنغهاي للتعاون منذ اللحظة الأولى لإنشائها.

وفي عام ٢٠٠١، ثلاثة أشهر قبل الأحداث المأساوية التي وقعت في نيويورك، وقع رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون اتفاقية لمكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف. وقد أثبت اعتماد هذه الوثيقة للعالم أجمع أن بلداننا، حتى في ذلك الوقت، كانت شديدة الوعي بالاتجاهات السلبية الناشئة واتبعت مسار مكافحة قوى الشر الثلاث هذه بلا هوادة. ولدى المنظمة أسس وأطر قانونية وضعت على نحو جيد وآليات عملية تمكن من القيام بعمل فعال في مجال الأمن. والعديد منها، بما في ذلك اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون لمكافحة الإرهاب واتفاقية منظمة شنغاي للتعاون بشأن مكافحة التطرف، مفتوحة لانضمام أي دولة مهتمة. ووضع وتنفيذ تعريف مشترك للإرهاب والتطرف يعتبران بحق واحدا من أهم إنجازات المنظمة.

وقد أدى الهيكل الإٌليمي للمنظمة المعني بمكافحة الإرهاب وظائفه بفعالية في طشقند. ففي العام الماضي فقط، أجهضت ٣٦٠ من الجرائم الإرهابية تقريبا وتم القضاء على نحو ٨٠ خلية و ٦٧ إرهابيا، بمن فيهم ١٠ من زعماء الجماعات الإرهابية. وأنجز عمل كبير لوقف تمويل الإرهاب والتدفق غير المشروع للأسلحة والمتفجرات، فضلا عن التجنيد من خلال الإنترنيت. كما عززت منظمة شنغاي للتعاون بصورة كبيرة قدراتها على مكافحة التحديات والتهديدات المعاصرة بالتعاون مع العضوين الجديدين المنضمين إلى المنظمة، الهند والباكستان. وقد صارت المنظمة الآن عابرة للقارات، إذ تضم بلداننا تمثل نصف سكان العالم بأسره.

وتنظم بانتظام تدريبات لقيادة وموظفي بعثة السلام المعنية بمكافحة الإرهاب. وأود أن أقول على وجه الخصوص أن منظمة شنغاي للتعاون ليست منظمة عسكرية تركز على الدول أو المنظمات الدولية الأخرى. بل هي منظمة مفتوحة موجهة نحو التعاون الدولي الواسع النطاق. وما من دول صغيرة أو كبيرة في منظمة شنغهاي للتعاون: فالجميع متساوون وجميع القرارات تتخذ بتوافق الآراء.

إن أحد العوامل الرئيسية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة هو حل النزاع في أفغانستان في أقرب وقت ممكن. وتسهم منظمة شنغهاي للتعاون إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف بتفعيل الحوار من خلال فريق الاتصال المشترك بين المنظمة وأفغانستان. وتهدف خارطة الطريق للإجراءات المقبلة التي وضعها فريق الاتصال، وأقرها مؤتمر قمة المنظمة في بيشكيك، إلى مواصلة الجهود بغية استعادة السلام وتيسير التنمية الاقتصادية في البلد، فضلا عن مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

ولمكافحة الصلة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب والتصدي للتهديد المتمثل في الاتجار بالمخدرات من أرض أفغانتسان، تُنفذ استراتيجية متجددة لمنظمة شنغهاي للتعاون

في مجال مكافحة المخدرات. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ومن خلال الجهود المشتركة، قمنا بمصادرة أكثر من ٤٠ في المائة من المواد المخدرة غير المشروعة الموجودة في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ونتعاون أيضا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وننظم احداث مشتركة منتظمة على هامش لجنة الأمم المتحدة للمخدرات. والجريمة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب. والاجتماع المقبل لفريق الخبراء لمبادرة اتفاق باريس سيعقد بمساعدة أمانة المنظمة في شنغاي في تشرين الثاني/نوفمبر. ولتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب، تتعاون بنشاط مع الهياكل المعنية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. ونعزز تعاوننا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد القرار ٣٣٤/٧٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، الذي يمكننا من إجراء مشاورات منتظمة بين الأمينين العامين للمنظمتين ودعم التعاون الواسع النطاق لمنظمة شنغاي للتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فقد تطور التعاون بين منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

فمنظمة شنغهاي للتعاون تطور على نحو متسق تعاونها فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية لمكافحة الإرهاب والتطرف والجهود الإمنية الإقليمية. واسترشادا بروح شنغاي، نقوم بتطوير الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات على أساس الثقة المتبادلة والاحترام والمساواة فيما بين الأطراف. وفي هذا الصدد، نولي أهمية خاصة لتعاون المنظمة مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للسياحة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة وغيرها.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من المهم تنفيذ تدابير مشتركة بغية معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف والظروف المفضية إليهما ومنع الشباب من التجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية، وكذلك لإعادة إدماج الأشخاص العائدين من مناطق النزاع. ونحن بصدد تحسين الأساس القانوني لدينا لضمان قدرة الشباب على التمتع بحقوقهم الكاملة والحصول على المعرفة والتعليم. كما نولي أهمية خاصة في ذلك الصدد لصياغة اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق الشباب.

وتؤيد الدول الأعضاء في منظمة شنغاي للتعاون الالتزام الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين، وهي على استعداد لاستكمال جهود المجلس على الصعيد الإقليمي. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون العالمي في مكافحة الإرهاب، والتصدي للجهود الرامية إلى تقويض دور الأمم المتحدة بوصفها المنظمة العالمية المتعددة الأطراف لصون السلام والأمن والاستقرار، والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وستواصل منظمة شنغاي للتعاون توسيع نطاق تعاونها المتعدد الأوجه مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي الوقت الراهن، نحضر لتنظيم الدور الثالثة من حدثنا الرفيع المستوى الخاص المشترك مع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتمويله، ونود أن ندعو جميع الحاضرين في هذه القاعة اليوم للمشاركة فيه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد نوروف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيميريكوف.

السيد سيميركوف (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على الدعوة إلى المشاركة في جلسة المجلس هذه. وإنني على يقين من أن جلستنا اليوم ستساعدنا على وضع آليات تعاون عملية إضافية للمساعدة على تضافر جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لغرض الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتعتبر منظمتنا – منظمة معاهدة الأمن الجماعي – شريكا في هذا النوع من التفاعل، على النحو المعرب عنه في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة والوارد في القرار ٣٣١/٧٣ بعنوان ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي“.

وينص القرار، في جملة أمور، على أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي قد تحولت، على مدى ٢٥ سنة انقضت منذ توقيع معاهدة الأمن الجماعي، إلى مؤسسة متعددة المهام لديها القدرة على التصدي بشكل مناسب لطائفة متنوعة من الأخطار والتحديات ضمن نطاق مسؤوليتها.

إن بذل الجهود المشتركة أمر ضروري جدا اليوم في ظل النزاعات الرئيسية المحتملة، والخطر الحقيقي المتمثل في تفكيك الهيكل الأمني الدولي القائم، وأزمة الثقة والجو المتسم بالمواجهة. ويواجه العالم خطر الإرهاب العالمي، الذي يشمل الآن فضاء جغرافيا استراتيجيا أكبر ووسع نطاق أنشطته التخريبية باستخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالخطوات لتوحيد جهود المجتمع الدولي، نرى من المهم للغاية أن السيد أنطونيو غوتيريش قد وضع مكافحة الإرهاب على رأس قائمة أولوياته بصفته الأمين العام وأفردها بوصفها أحد المجالات الرئيسية في هذا الصدد حيث تقوم الحاجة إلى تعاون دولي واسع النطاق.

وتشكل مكافحة الإرهاب والتطرف أحد العناصر الرئيسية للأنشطة التي اضطلعت بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي عام ٢٠١٦، نظر رؤساء دولنا في الحالة السائدة في منطقة مسؤوليتنا، وقرروا تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف على الصعيد الدولي. وتشمل هذه عددا من الأنشطة التنظيمية العملية فضلا عن تدابير سياسية وعسكرية تهدف إلى تنمية قدرة منظمة معاهدة الأمن الجماعي على مكافحة الإرهاب، وتم تنفيذ معظمها بالفعل.

ونظرا لأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، فضلا عن الهجرة غير القانونية، يغذي أنشطة الإرهابيين والمتطرفين، قمنا بزيادة فعالية أنشطتنا الوقائية الخاصة السنوية، على سبيل المثال عملية (Canal) الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، وعملية (Nelegal) التي تهدف إلى كبح الهجرة غير المشروعة. وفي سياق هاتين العمليتين، صادرنا في عام ٢٠١٨ ما يزيد على ١٦ طنا من المخدرات، بما في ذلك مختلف أنواع المخدرات الاصطناعية. وصادرنا أيضا ٤٧٠ قطعة سلاح من مختلف الأنواع. وألقينا القبض على ٤٤٣ مطلوبا دوليا، منهم ٣٠ شخصا لهم صلات بالأنشطة الإرهابية والمتطرفة.

ومن أجل منع الإرهابيين الدوليين من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك لأغراض تجنيد أفراد جدد، فإننا نجري عملية سنوية ترمي إلى مكافحة الجرائم المرتكبة عن طريق استخدام هذه التكنولوجيات. وفي سياق هذه العملية في عام ٢٠١٨ حددنا أكثر من ١٠ ٠٠٠ مصدر من المصادر التي تنشر المعلومات لخدمة مصالح المنظمات الإرهابية والمتطرفة.

ونظرا للتهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية الدولية، عززنا قوة الرد السريع الجماعية التي لدينا، بإضافة وحدة خاصة مكرسة لمكافحة الإرهاب. وخلال العمليات التي تنطوي على تلك القوة، فإننا نركز كثيرا على أنشطة مكافحة الإرهاب.

ومن أجل تعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب، فإننا نعمل على التوصل إلى وضع قائمة موحدة للمنظمات الإرهابية معترف بها بهذه الصفة في دولنا؛ ومن غير الممكن المبالغة في أهمية هذا العمل ونطاقه. ونتصدى أيضا لخطر عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الشرق الأوسط الذين دربتهم الجماعات الإرهابية إلى بلدانهم الأصلية، وشاركوا في أنشطتها. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا في العام الماضي بعملية ''عطارد'' كان هدفها منع قنوات تجنيد الإرهابيين ودخول المقاتلين إلى بلداننا والخروج منها بهدف المشاركة في الأنشطة الإرهابية، وتحييد قاعدة موارد المنظمات الإرهابية في مناطق منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ويمكننا بالفعل القول أنه نتيجة لذلك، كانت العملية ضرورية وفعالة وحسنة التوقيت، وقدمت إسهاما مباشرا في تنفيذ قراراي مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

ونرى أن التدابير التي ذكرتها للتو باعتبارها من أفضل الممارسات التي وضعتها المنظمة، كما تؤكد ذلك حقيقة أن أنشطتنا جذبت اهتمام وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، فضلا عن فرادى الدول، ولا سيما في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد شاركوا جميعا بنشاط في تنظيم وتنفيذ تلك الأنشطة ورصدها.

ونرى أنه من أجل تعزيز التعاون الدولي ووقف انتشار الأيديولوجية والدعاية الإرهابية، بما يتماشى مع قراراي مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و٢٣٥٤ (٢٠١٧)، يجب أن نضافر جهودنا في مجال أمن المعلومات. إننا نولي اهتماما خاصا، تحت رعاية الأمم المتحدة، بتطوير وقبول المعايير والمبادئ العالمية للسلوك المسؤول في مجال المعلومات.

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذناها لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، فإن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فضلا عن بلدان أخرى، تواجه بشكل متزايد أشكالا جديدة من الإرهاب والأساليب التي يستخدمها الإرهابيون. وقرر المجلس الدائم لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، في بيان اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أن أحد الأهداف ذات الأولوية للمنظمة هو تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف. وفي الآونة الأخيرة، لاحظنا مع القلق أن الجهود التي بذلتها بعض القوى لنقل أنشطتها الإرهابية إلى آسيا الوسطى وأفغانستان نحو الحدود الجنوبية لمنطقة المنظمة، كما يتضح من مختلف الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في أفغانستان. ولذلك اضطرنا للرد من أجل ضمان أمن دولنا في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، أعدّ مجلس وزراء الخارجية ومجلس وزراء الدفاع، ولجنة أمناء مجالس الأمن قائمةً بالتدابير الإضافية الرامية إلى خفض التوتر على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، لينظر فيها رؤساء دولنا في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي نفس الوقت، ينبغي تعزيز عملنا المتعلق بوضع وقبول برنامج مستَهدِف ومشترك بين الدول بشأن تعزيز الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان.

وتنعكس المسائل الأمنية في وسط آسيا أيضا في الخطة المستكملة للأنشطة الجماعية للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

والعبرة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من تجربتنا في مكافحة الإرهاب هو أننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، دون الكيل بمكيالين أو استثناءات، على أساس التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن من المهم في هذا المقام التصرف تماشيا مع مدونة قواعد السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب، التي جاءت بمبادرة من كازاخستان في افتتاح الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/73/PV.13) وأقرتها معظم البلدان.

ونحن راضون عموما عن الطريقة التي يتطور بها تعاوننا مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في إطار المذكرات القائمة، وندعو إلى توسيع نطاق هذا التعاون. ونرى أنه من المفيد والفعال إجراء اتصالات مع لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن امتناننا على تقدير العمل الذي قامت به منظمة معاهدة الأمن الجماعي في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على النحو المبين في القرار ٣٣١/٧٣، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونرى إمكانات كبيرة في كفالة الأمن في منطقة مسؤولية المنظمة لتوطيد الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية. لكن في بعض الأحيان، وعلى الصعيد السياسي تتصرف الجهات الفاعلة والمناطق على نحو أكثر استقلالية، الأمر الذي يعني أن مختلف العمليات في بعض المناطق تتسم بكونها أقل توحيداً مما يتصور المرء. مجازا، وبينما ننظر إلى خرائط ذات مقياس رسم صغير، فإننا بحاجة أيضا لأن ننظر إلى خرائط أكثر تفصيلا لرؤية الصورة الأكبر. إذا اتبعنا نهجا عالميا وإقليميا شاملا إزاء مسائل الأمن الدولي، بما في ذلك مسألة مكافحة الإرهاب، من المهم التأكد من أننا لا ننظر إلى تلك العناصر باعتبارها متعارضة بل أن نعمل على إيجاد الروابط بين العام والمحدد.

في الختام، وبينما يقوم المجتمع الدولي – المنظمات الدولية والإقليمية بصفة خاصة – بتوطيد جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب، أود أن أطلب إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي النظر في الرسالة المفتوحة التي وجهها إليهم وزراء خارجية دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تدعو إلى زيادة الثقة وتعزيز التعاون في المسائل المتصلة بمكافحة التهديدات والتحديات العالمية، والاستجابة لها. لقد وجه الدعوة مجلس وزراء خارجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي في أيار/مايو وجرى تعميمها هنا في الأمم المتحدة. وولا يزال الأمل يحدونا في أن تجد تلك الدعوة آذانا صاغية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد سميركوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إيفانوف.

السيد إيفانوف (*تكلم بالروسية*): يسرني أن أرحب بالمشاركين في هذه الجلسة باسم اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

من مجالات التعاون ذات الأولوية فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة العمل معا من أجل كفالة الأمن، استنادا إلى الرؤى المشتركة للتهديدات والتحديات الخارجية القائمة والعزم على التصدي لها بشكل جماعي. وقد تحول تركيز التعاون في المجال الأمني على مدى السنوات القليلة الماضية إلى مكافحة الإرهاب. وله أساس قانوني ومعياري ذو صلة ونظام فعال للتعاون بين الهيئات المختصة.

وتقوم الدول الأعضاء باستمرار بتحسين وتطوير هذين العنصرين على أساس المتطلبات والاحتياجات المتغيرة في عصرنا. وفي العام الماضي، دخل الاتفاق بشأن تبادل المعلومات في إطار رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب وغيره من أشكال التطرف العنيف حيز النفاذ، وكذلك دخل حيز النفاذ اتفاق التعاون في مكافحة الأنشطة الإجرامية في مجال تكنولوجيا المعلومات. توفر الوثائق من هذا القبيل متابعة ملموسة لتبادل

المعلومات وتطوير المزيد من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتتيح تحقيق الاستفادة القصوى من الجهود التي تبذلها الكيانات المتخصصة والهيئات المختصة في الدول في طائفة كاملة من أنشطة إنفاذ القانون في إقليم رابطة الدول المستقلة للتعرف على الجرائم المتصلة بالإرهاب والتصدي لها والتحقيق فيها وحسمها.

ويجري اتخاذ التدابير في إطار رابطة الدول المستقلة من أجل القضاء على الظروف التي تسهم في تمويل الأنشطة الإرهابية. وذلك هو الهدف من التعاون في مجال مكافحة إضفاء الصفة القانونية على الأرباح التي يتم الحصول عليها عن طريق وسائل غير مشروعة وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وننفذ بنجاح برنامج التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة لمكافحة الإرهاب وغيره من مظاهر التطرف للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نعتزم الموافقة على برنامج مماثل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وسيكون التركيز الرئيسي على اتخاذ تدابير وقائية تنفيذية مشتركة والقيام بعمليات خاصة وتبادل المعلومات الوقائية وأفضل الممارسات وتجارب التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. وبينما ننفذ البرنامج، نتخذ تدابير مشتركة ضد الأفراد الذين يحاولون دخول أراضي الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بعد تورطهم في أنشطة المنظمات الإرهابية. كما نتعاون بنشاط في الكشف عن تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة اقتصادية إجرامية والتصدي لها ومواجهة محاولات استخدام هذه الأموال لتمويل الإرهاب.

ومع المحافظة على دور الهيئات المختصة بإنفاذ القانون وتعزيزه فإننا نشرك بنشاط أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والقيادات الدينية التقليدية. كما نركز الاهتمام بشكل خاص على مكافحة انتشار الأفكار المتطرفة والتجنيد من قبل الإرهابيين. ونتعاون في تطوير وإنتاج وتوفير التكنولوجيا والمعدات الحديثة لأغراض مكافحة الإرهاب. وتستخدم التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع من جانب الأجهزة المتخصصة والهيئات المختصة الأخرى في رابطة الدول المستقلة من أجل تبادل المعلومات عن الأفراد الضالعين في أنشطة إرهابية وتحديد أماكنهم وتوقيفهم عند المعابر الحدودية كجزء من تدفقات الهجرة والتحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات وكفالة الأمن خلال المناسبات الرئيسية الدولية والعامة والرياضية، وكذلك في وسائل النقل العام وغيرها من المواقع الهامة.

ويصبح التعاون بين وزارات الدفاع وهيئات إنفاذ القوانين مجالا جديدا من مجالات التركيز. وقد أظهرت التجربة في سورية أن العمليات العسكرية فيما يتصل بعمليات إنفاذ القانون يمكن أن تكون فعالة في مكافحة الإرهاب. وفي ضوء هذه العمليات العسكرية المشتركة، تم إجراء مناورتي ”رفقاء السلاح - ٢٠١٧“ و ”إيسيك كول - مكافحة الإرهاب ٢٠١٨“ على مدى العامين الماضيين. وخلال هذه التدريبات، انصب التركيز على وضع تدابير مشتركة للهيئات المختصة بغية اتخاذ إجراءات للإفراج عن الرهائن أو الحيلولة دون التخطيط للأعمال الإرهابية وعملية تدريب عسكرية لمنع الجماعات الإرهابية المسلحة والقضاء عليها. ويجري الآن تدريب مشترك يحمل اسم ”آرارات - مكافحة الإرهاب -٢٠١٩“. ولكفالة الاستقرار على الحدود الجنوبية لرابطة الدول المستقلة، وضعنا آلية للتعاون بين الهيئات المختصة عند حدوث حالات أزمات.

وأود أن أشدد على أن التعاون فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة الإرهاب يجري مع منظمات دولية هامة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وما من شك في أن التعاون الفعال في مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس

إطار قانوني متفق عليه. وتضطلع الجمعية المشتركة فيما بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بدور قيادي في مواءمة التشريعات الوطنية، وتعمل الجمعية باستمرار على مواءمة التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب مع إيجاد سبل جديدة لتنفيذ ولايتها، كما ذكر الأمين العام.

ولدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن العمل الذي نقوم به يشكل مساهمة هامة لرابطة الدول المستقلة في كفالة الأمن الإقليمي والعالمي. وبالنظر إلى تزايد التهديد الإرهابي، من المهم للغاية الآن تعزيز الآليات الدولية للتعاون وتعزيز استجاباتها وفعاليتها على الصعيد التشغيلي، فضلا عن تعزيز القدرة على التنبؤ والأنشطة التحليلية. وفي هذا الصدد، تكتسي مناقشة اليوم أهمية في وضع تدابير مشتركة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد إيفانوف على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الاتحاد الروسي.

اليوم، نواجه جميعا مسألة الإرهاب، الذي أصبح أكثر حدة من أي وقت مضى. الإرهاب الدولي، الذي يقوده تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، ما زال يزرع الخوف والدمار في جميع أنحاء العالم. ونتيجة للأنشطة الإرهابية، هناك حالة مثيرة لبالغ القلق في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سورية العراق. إن خطر الإرهاب ينتشر بسرعة من تلك المنطقة عن طريق القارة الأفريقية، بما في ذلك ليبيا. كما أن وسط وجنوب وجنوب شرق آسيا أصبحت أيضا مسرحا للأعمال الإرهابية الوحشية.

ومسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تتصدر الآن شواغلنا، كما ذكر الأمين العام وزملائي في وقت سابق. يعود المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم أو ينتقلون إلى بلدان ثالثة. وعدد الدول التي هي بمنأى عن خطر الإرهاب يتناقص باستمرار. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن دائرة الأمن الاتحادي في بلدي أنشأت قبل عدة سنوات قاعدة بيانات دولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. ويشارك في هذه المبادرة ٥٠ دولة وعدة منظمات دولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وهي تقدم مساعدة حقيقية في تعقب تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم. ونحن ندعو الجميع إلى الانضمام إلى تلك المبادرة بالغة الأهمية.

إن الحالة تملي ضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٥، هنا في الأمم المتحدة، دعا الرئيس بوتين إلى إنشاء جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بدون تسييس أو شروط مسبقة (انظر A/70/PV.13).

واليوم، أصبحت هذه المبادرة مهمة بشكل خاص.

إن المعايير المزدوجة التي تمارسها بعض الدول تجعل من الصعب الاستجابة للتهديدات المعاصرة، بما في ذلك الإرهاب. إن تجاهل مبادئ مكافحة الإرهاب الدولي بصورة جماعية متسقة أمر محفوف بالعواقب الوخيمة. وأود التأكيد على أن هذا أمر غير مقبول شأنه شأن استخدام الكيانات الإرهابية لأغراض سياسية، وهو أمر لا يمكن أن يكون له أي مبرر.

واليوم، نشهد زيادة في الطلب على تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن اجتماعنا هذا الصباح مخصص للدور الذي تؤديه كل من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة. تملك هذه الكيانات الإقليمية ثروة من الخبرة في مكافحة التهديدات الإرهابية وتقدم مساهمة كبيرة في تعزيز الاستقرار في جميع أنحاء القارة الأوروبية الآسيوية. وتضمن الأنشطة التي تضطلع بها أمن الدول الأعضاء وقد أدت

جهودها الفعالة لمكافحة الإرهاب إلى استقرار ملحوظ في الحالة في آسيا الوسطى. وقد أعيد تأكيد أهمية هذه الجهود لا سيما في القرارات، ٣٣١/٧٣ و ١٦/٧٣ و ٣٣٤/٧٣، المتخذة بتوافق الآراء هذا العام في الجمعية العامة، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون، على التوالي.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء الهجمات التي يشنها من وقت لآخر المقاتلون الإرهابيون الأجانب على أراضي بلدان آسيا الوسطى، فضلاً عن عمليات التجنيد التي تقوم بها مختلف الكيانات الإرهابية في المنطقة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويتمثل أحد أهم جوانب عمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مكافحة تورّط المواطنين في الأنشطة الإرهابية في جميع المراحل، من التلقين العقائدي إلى العائدين من مناطق تشهد زيادة في النشاط الإرهابي بعد اكتسابهم ما يسمى خبرة إرهابية. ويجري اتخاذ خطوات ملموسة لقطع قنوات التجنيد في الجماعات الإرهابية ومكافحة الهجرة غير القانونية. ويولى قدر كبير من الاهتمام إلى تحديد الأخطار على شبكة الإنترنت التي أصبحت أداة لنشر الأيديولوجيات المتطرفة.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي يزداد أهمية في مجال مكافحة الإرهاب. ويجري تنفيذ مذكرة التفاهم بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بنجاح. وستُناقش، في مؤتمر القمة المقبل لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، خطة عمل المنظمة لمواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١.

وتؤدي منظمة شنغهاي للتعاون دوراً هاماً في كفالة الاستقرار في المنطقة. وتتمثل أولويتها في تعزيز الأمن في المنطقة، بما في ذلك عن طريق مكافحة التطرف والإرهاب والنزعة الانفصالية.

كما تشارك وزارات الدفاع لدولها الأعضاء في عمليات مكافحة الإرهاب. لقد أعدت المنظمة مجموعة من الوثائق القانونية القوية التي تنظم مختلف جوانب أنشطة دولها الأعضاء لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، كما ذكر الأمين العام للمنظمة آنفاً. وأود أن أسلّط الضوء على الاتفاقية المتعلقة بمكافحة التطرف، التي اعتمدت في عام ٢٠١٧ على أعلى المستويات، والتي تُكرّس المبادئ الأساسية للتعاون الدولي في هذا المجال، مع كون الأدوار والمسؤوليات حاسمة الأهمية تقع على عاتق الدول. إن الاتفاقية مفتوحة لانضمام جميع الدول المهتمة، ونحن ندعوها إلى القيام بذلك. وأود أيضاً أن أشير إلى أن الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، والذي تمس الحاجة إليه في المنطقة الأوروبية الآسيوية، يعمل بفعالية. وفي آذار/مارس، وُقّعت مذكرة تعاون بين الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

وتولي منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون اهتماماً وثيقاً للتهديدات الناشئة من أفغانستان، بما في ذلك التهديدات لمنطقة آسيا الوسطى. تنطوي منطقة شمال أفغانستان على مخاطر بأن تصبح قاعدة جديدة للمنظمات الإرهابية الدولية بقيادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذا بالطبع يتطلب تقديم المساعدة الخارجية المناسبة لأفغانستان لأجل التغلب على هذه التهديدات والتحديات. لقد أظهرت الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة عدم إمكانية تنفيذ أي خطة لتطوير التعاون الاقتصادي بين آسيا الوسطى وأفغانستان دون استجابة كافية للتهديدات الناشئة من هذه الدولة. وفي هذا السياق، أشير إلى أن فريق الاتصال بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان يمضي في تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في وقت سابق من هذا العام بشأن التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة وكابل.

ولم يبرح مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة نشطا منذ عام ٢٠٠٠ في كفالة تنسيق العمل الذي تضطلع به الهياكل الأمنية الوطنية والأجهزة المتخصصة ووكالات إنفاذ القانون في مكافحة الإرهاب الدولي. ويعمل المركز عن كثب مع لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويحدوني الأمل في أن تواصل جميع البلدان والكيانات المعنية عملها.

وأود أن أختتم بالإعراب عن ارتياحنا لأن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون، كما أكدت البيانات التي أدلى بها قادتها من جديد اليوم، منفتحة على مواصلة تعميق التعاون مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب من أجل الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت.

السيد الصباح (الكويت): أود في مستهل كلمتي أن أتقدم لكم، رئيس مجلس الأمن معالي الصديق سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا الاتحادية، ولبلدكم الصديق بالتهنئة على إدارتكم لأعمال مجلس الأمن بكل اقتدار ومهنية خلال هذا الشهر. كما أود أن أشكر معالي السيد أنطونيو غوتيرش، والسيد فلاديمير نوروف، والسيد فاليري سميركوف، والسيد سيرغي إيفانوف، مثمناً إحاطاتهم القيمة اليوم.

يحظى موضوع جلستنا اليوم، التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين، بأهمية كبيرة لدى دولة الكويت. لذلك حرصت خلال رئاستها لأعمال مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه الماضي، على عقد جلسة إحاطة رفيعة المستوى تناولت التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وسبل تعزيزها وتوطيدها. وصدر في ختامها بيان رئاسي يشجع على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن هذا المنطلق، نشجع مجلس الأمن على عقد المزيد من الجلسات لاستعراض أوجه التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وسبل تطويرها، الأمر الذي يرسّخ عدة مبادئ من أهمها التعددية والتنوع والحوار، ويفعّل مواد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

برهنت التجارب العديدة بأنه ليس بوسع أي دولة بمفردها التصدي للتحديات والتهديدات المعاصرة ذات الطابع المعقد والمتداخل والمتشابك والمتزايد التي ما فتئت تهدد عالمنا اليوم، كالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وغيرها من التحديات التي تواجه الدول. فلا نستطيع مواجهة هذه التحديات بفعالية إلا بواسطة الجهود الجماعية والمنسّقة، ومن خلال إنشاء أطر قوية مملوكة إقليمياً لمنع نشوب النزاعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وهذا يقودنا إلى التأكيد مجدداً على الأهمية التي يكتسيها دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لكونها الأقرب جغرافياً، والأكثر معرفة بتاريخ وثقافة المنطقة، وهي تتشاطر في غالب الأحيان كثيراً من القواسم المشتركة، وبالتالي فهي الأقرب لفهم طبيعة النزاعات والخلافات القائمة.

وتعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية وواعدة نظراً لما تمتاز به من أهمية جيواستراتيجية ولما تمتلكه من موارد طبيعية. وتُعتبر المنظمات الإقليمية الثلاث – محل نقاشنا اليوم – وهي: رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ذات علاقة وثيقة بدول منطقة آسيا الوسطى وتقوم بدور هام من خلال الجهود المشتركة لمعالجة التحديات التي تواجه دولها.

وتعد ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف من أبشع صور الجرائم والمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وطالت العديد من المدنيين الأبرياء، الأطفال منهم والنساء. وفي ضوء تنامي التهديد الذي يمثله الإرهاب على الأمن العالمي وكذلك التطور الحاصل في أساليب تنفيذ العمليات الإرهابية ومظاهرها، وتجنيد عناصر إرهابية جديدة، فإن الأمر يتطلب من الدول والمنظمات المواكبة الدائمة وبذل الجهود وذلك لتعزيز قدراتها بشأن مكافحة تلك الظواهر.

وتأتي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على قائمة هذه التهديدات، حيث أصبح تناميها وانخراط المزيد من الأفراد في الأنشطة الإرهابية مصدر قلق رئيسيا، لا سيما في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وللأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بالإرهاب، كمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المعني بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دور حيوي وهام في رسم سياسات واستراتيجيات دولية وفق أطر قانونية تتمثل في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وتتطلب جميع هذه التدابير والإجراءات الدولية مزيدا من التعاون على المستوى الإقليمي بشكل فعال.

ونشيد هنا بالدور الحيوي والفعال لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا فيما يتعلق بتقريب وجهات النظر لدول آسيا الوسطى وجمعها على طاولة مفاوضات وتعزيز الحوار فيما بينها، الأمر الذي أفضى إلى العديد من النتائج المثمرة. هذا إلى جانب التعاون والتنسيق فيما بين المركز والمنظمات الإقليمية الثلاث محل نقاشنا اليوم، كما وإن للمركز دورا محوريا من خلال تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعمل على دعم الجهود الرامية لتعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان والتعاون معه في عدة مجالات. ويأتي على رأسها مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، بما في ذلك التصدي للاتجار بالمخدرات، ونأمل بأن تتوج جهود المركز في التعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بدعم أفغانستان اقتصاديا وتنمويا. فتحقيق الأمن والاستقرار لأفغانستان، وفي أقرب وقت ممكن، يعد عنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين وعاملا أساسيا في تعزيزهما. فلقد عانت أفغانستان لسنوات طويلة من الإرهاب والتطرف العنيف، مما أثر سلبا على كافة أوجه الحياة فيها، وشهدت تراجعا تنمويا كبيرا، فلتكن الفرصة الآن في مد يد العون لها حتى تتخطى التحديات الماثلة، من خلال حث الأطراف المعنية على إبرام اتفاق سلام يفضي إلى خارطة طريق لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة. فلا شك أنه عامل هام لعودة الأمن والاستقرار لأفغانستان الصديقة.

وفي هذا الصدد نثمن جهود الأمم المتحدة المتمثلة في بعثتها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مرحبين بقرار مجلس الأمن الصادر الأسبوع الماضي ٢٤٨٩ (٢٠١٩) بشأن تجديد ولاية البعثة.

فدولة الكويت، لكونها عضوا في العديد من المنظمات الإقليمية، كمجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وانطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية اضطلاع هذه المنظمات بمسؤولياتها بغية مواجهة التحديات سالفة الذكر، وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، قد تبنت هذه المنظمات واعتمدت عدة خطط واستراتيجيات، ولديها العديد من الجهود في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال، ساهمت هذه المنظمات مجتمعة باعتماد عدد من الاتفاقيات والصكوك المعنية بمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات تساهم بشكل فعال في تعزيز جهود الدول الأعضاء في هذه المنظمات لمكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتجريم الفكر المتطرف وإنشاء قاعدة بيانات

حول الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى نشر التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعية وعبر مراكز الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف وتعزيز دور الشباب والأسرة علاوة على وضع برامج إعادة تأهيل للإرهابيين العائدين من مناطق النزاع.

وفي الختام يتطلع بلدي إلى أن تثمر هذه المناقشات المزيد من المقترحات والاستراتيجيات كي يتسنى توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعزيزه وتحسينه بما يساعد قدرتنا الجماعية على الاستجابة لتهديدات السلم والأمن الدوليين بصورة فعالة وسريعة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتعاون الإنمائي في بلجيكا.

السيد دو كرو (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود، على غرار الآخرين، أن أشكر باسم بلجيكا الأمين العام والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم.

ونرحب بالتعاون البناء بين منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة. ويتجلى ذلك التعاون الممتاز في المساعدة القيمة التي قدمتها إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تلك المنظمات أثناء زيارة الدول الأعضاء فيها.

ومن المهم مواءمة الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع وثائق الأمم المتحدة، مثل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن، وأن تتبنى قيم الأمم المتحدة بشكل كامل. ويجب أن تستند جميع التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب إلى احترامها الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. والواقع أن أي عدم احترام لتلك الضمانات الأساسية ينطوي على خطر المساس بنجاح مكافحة الإرهاب والمساهمة في تهيئة تربة خصبة للتطرف العنيف.

وتشتمل المكافحة الفعالة للإرهاب على نهج شامل وحازم يجمع بين المنع والعقاب والعناية الواجبة. ومن الضروري اتباع نهج يشمل تعزيز المجتمع المدني وتشجيع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتجنب الاستقطاب في المجتمعات المحلية. وتلك هي الطريقة الوحيدة لتعزيز قدرة مجتمعاتنا على الصمود في مواجهة التطرف العنيف والإرهاب. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن خالص امتناني للعمل الذي اضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا والممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ناتاليا غيرمان.

وقد طور الاتحاد الأوروبي عقب تعرضه للعديد من الهجمات الإرهابية المدمرة إطارا شاملا لمكافحة الإرهاب. وتقع حماية المواطنين ومنع تغذية نزعة التطرف والتعاون مع الشركاء الدوليين في صميم معركة مكافحة الإرهاب. وتوقيع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لميثاق مكافحة الإرهاب في نيسان/أبريل دليل على الأهمية التي نوليها للتعاون بين هذين الشريكين. ويستند ذلك الإطار إلى ميثاق الأمم المتحدة ويدعو إلى تعزيز القانون الدولي واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويسعى الشريكان إلى زيادة التزاماتهما تجاه منطقة وسط آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ويطور الاتحاد الأوروبي بهذه الروح الكلية جهوده لمكافحة الإرهاب مع شركائه في المنطقة.

ويسعى الاتحاد الأوروبي، من خلال برنامج تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة العنف والتطرف في آسيا، إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف. ومحور ذلك المشروع جهود تهدف إلى تعزيز دور المرأة وتشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية وبناء قدرات وسائط الإعلام وتعزيز قطاع التعليم في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة. والبرنامج أيضا مثال جيد على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويجري تنفيذ البرنامج في

آسيا نتيجة للشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهذا البرنامج جزء لا يتجزأ من استراتيجية اعتمدها مؤخرا الاتحاد الأوروبي لوسط آسيا تهدف إلى التصدي للتحديات المشتركة، مثل التدهور البيئي ومكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون مع شركائنا في المنطقة من أجل توطيد السلام في أفغانستان. وقد خصص الاتحاد الأوروبي كجهة مانحة ما يزيد على بليون يورو للمساعدات الثنائية والإقليمية إلى المنطقة على مدى السنوات السبع الماضية.

إن الإرهاب ليس مفهوما مجردا. إنه مأساة تقتل المدنيين يوميا دون تمييز، سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا. ونحن مدينون لشعوبنا، ولا سيما أشد الفئات السكانية تضررا، كما هو الحال في أفغانستان، بالتصدي لهذا الخطر بصورة مشتركة دون أن ننسى مطلقا القيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لمستشار الدولة ووزير خارجية الصين.

السيد وانغ يي (الصين) (*تكلم بالصينية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لروسيا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الوزارية. وقد استمعت باهتمام للبيانات التي أدلى بها الأمين العام غوتيريش والأمين العام نوروف والأمين العام بالنيابة سيميريكوف ونائب الأمين التنفيذي إيفانوف، وأشيد بالتعاون في مكافحة الإرهاب بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

إن الإرهاب عدو البشرية ومكافحته مسؤولية نتشاطرها جميعا. ولا نزال نواجه حالة معقدة وصعبة. ولا تزال النزعات الانفصالية والإرهاب والتطرف ظواهر مستشرية وتزداد تفشيا وتصبح محلية المنشأ على نحو متزايد. والصلة الوثيقة بين الإرهاب والتطرف أكثر وضوحا من أي وقت مضى. ولهذا السبب، يجب تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وليس إضعافه. ويتعين علينا أن ندرك أننا نعيش في مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك. وعلى هذا النحو، يجب علينا اتباع نهج كلي وتقديم استجابات مشتركة ومعالجة أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على السواء. ويمثل تشجيع التسوية السياسية أفضل خيار لمعالجة القضايا الساخنة وينبغي أن تعيش مختلف الحضارات والأديان في وئام وعلى أساس الاحترام المتبادل.

إن مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي مستمرة منذ ٢٠ عاما تقريبا عقب وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويجدر بنا أن نستعرض بدقة الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وإذ نواجه موجة جديدة من الإرهاب في العالم، من الأهمية بمكان أن نتخذ الإجراءات التالية:

أولا، ينبغي تطبيق معايير موحدة ومواصلة الضغط. ويجب مكافحة جميع الأنشطة الإرهابية بحزم، بغض النظر عن مرتكبيها وتوقيتها ومكانها وأسبابها. ولا ينبغي أن تكون هناك معايير مزدوجة أو انتقائية في هذا الكفاح. ولا ينبغي لأحد استخدام القوى الإرهابية سعيا إلى تحقيق مكاسب الجغرافية السياسية، ناهيك عن ربط الإرهاب ببلد أو عرق أو دين معين.

ثانيا، ينبغي أن نُحدد أولويات واضحة وأن نتصدى لاستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. فالإنترنت ليس خارج نطاق القانون ولا ينبغي أن يغدو ملاذا للإرهابيين. ويجب منع الجماعات الإرهابية من استخدام الإنترنت للدعاية أو التجنيد أو التمويل أو التحريض أو لأغراض تنظيمية.

ثالثا، ينبغي لنا إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع الإرهاب وإزالة أسبابه الجذرية. ويجب علينا أن نتخذ تدابير نشطة للقضاء على نزعة التطرف ووقف انتشار الأفكار المتطرفة، ومن ثم إزالة المرتع الخصب للإرهاب. ويجب أن نعزز التبادل والحوار بين الحضارات على أساس المساواة والاحترام والتسامح وأن نرفض

فكرة ما يسمى بصدام الحضارات، بحيث لا تُترك أي ثغرة تستغلها القوى الإرهابية. والأهم من ذلك، يجب علينا تحقيق التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة، إذا أردنا استئصال شأفة الإرهاب نهائيا.

رابعا، ينبغي لنا تعزيز التعاون وتمكين الأمم المتحدة من أداء دورها المركزي. وتتطلب مكافحة الإرهاب الجهودَ الفردية للدول الأعضاء؛ ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أداء دورهما الرئيسي بشكل كامل لكفالة تحسين التنسيق على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا.

وتتحمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي مسؤولية خاصة عن مكافحة الإرهاب. ويجب تعزيز أوجه التآزر من خلال تقوية التعاون والإسهام معا في الحفاظ على السلام العالمي والاستقرار الإقليمي.

تحت إشراف وكيل الأمين العام فورونكوف، يقوم مكتب مكافحة الإرهاب بعمل عظيم. إذ استضاف سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى في هذا العام وحققت نتائج إيجابية. وتؤيد الصين المكتب في مواصلة اضطلاعه بدوره التنسيقي وكذلك عقده لأسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه من العام المقبل. وسننظر على نحو إيجابي في استضافة اجتماع رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب في الصين. وستظل الصين مشاركة بقوة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ونحن على استعداد للعمل مع جميع البلدان الأخرى لحرمان الإرهابيين من الملاذات الآمنة وتوفير حياة آمنة وسعيدة لشعبنا وجعل عالمنا مكانا يعمه السلام والأمن للجميع.

وتسهم الجهود التي تبذلها الصين لمكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف، بوصفها عنصرا مهما في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، إسهاما قيما في إحراز تقدم عالمي على هذه الجبهة. واسمحوا لي أن أستشهد بمجموعتين من الأرقام. فخلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦، ابتليت منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي بأنشطة إرهابية عنيفة، إذ شهدت آلاف من الهجمات الإرهابية العنيفة التي كانت تقع في ذروتها بمعدل حادث واحد يوميا. وعلى النقيض من ذلك، لم تُسجل أي حالة في منطقة شينجيانغ في السنوات الثلاث الماضية. فما الذي أحدث الفرق؟ إنها التدابير الحازمة التي اتخذتها حكومة الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي، بما في ذلك بالاستفادة من الخبرات الجيدة للبلدان الأخرى، للشروع في جهود وقائية لمكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف، وفقا للقانون. وقد حدت هذه الجهود بصورة فعالة من الأنشطة الإرهابية المتكررة وكفلت أكبر قدر ممكن من الضمانات للحق في العيش والحق في التنمية وغيرهما من الحقوق الأساسية لسكان منطقة شينجيانغ وعددهم ٢٥ مليون نسمة تقريبا. وحظيت هذه التدابير بدعم وتأييد كل الجماعات العرقية في منطقة شينجيانغ والناس في جميع أنحاء الصين. وهذه حقيقة أساسية يعترف بها جميع الأجانب الذين زاروا شينجيانغ.

ويبيّن التقدم المحرز في الماضي أن تدابير القضاء على نزعة التطرف في منطقة شينجيانغ كانت ذات فعالية عالية. وهي تشكل تجارب مفيدة في مجال الجهود الوقائية لمكافحة الإرهاب وخطوات ملموسة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، وكذلك إسهام الصين المهم في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وقد تجاهلت الولايات المتحدة وفرادى البلدان الغربية الأخرى تلك الحقائق الأساسية وشنت، بما يتماشى مع مخططاتها السياسية، حملات تشهير ضد التدابير

المشروعة التي اتخذتها الصين. وتعارض الصين بشدة ما تقوم به تلك الدول، وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض ما تفعله.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

السيدة باندور (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة. واسمحوا لي أن أهنئكم على دوركم بصفتكم الرئيس.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته وإلى المتكلمين من مختلف المنظمات ذات الصلة بهذه المناقشة.

تتيح المناقشة اليوم لنا فرصة للتأكيد مجددا على قيمة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن، بما في ذلك آفة الإرهاب. فلا يزال الإرهاب يهدد شعوبنا. وفي القارة الأفريقية، بدأ الإرهاب يعرقل جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ويظهر لنا استمرار الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم أنه لا يوجد بلد أو منطقة بمنأى عن تهديده وأنه لا يوجد أي حل قصير الأجل للتصدي لخطر الإرهاب وآثاره المدمرة. وإذا أردنا الانتصار على هذه الآفة، فيتعين علينا، بالإضافة إلى جهودنا الوطنية، تعزيز جهود التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

ويظل الإطار المتعدد الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة ركيزته، يتسم بأهمية بالغة في منع ومكافحة الجوانب المتنوعة والمتغيرة لهذا التهديد. فالأمم المتحدة، بعضويتها شبه العالمية، هي الأقدر على تعزيز التعاون في جميع أنحاء العالم، فضلا عن كفالة توفير الدعم للدول الأعضاء والمناطق في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بركائزها الأربع. ويسهم التبادل الجماعي للخبرات والمعلومات واعتماد أفضل الممارسات في التعامل مع التهديدات المشتركة التي نتعرض لها إسهاما إيجابيا في تطوير قدراتنا وتعزيزها. كما أن ذلك يحسن فعالية معالجة سياقاتنا المحددة في مجال مكافحة الإرهاب.

ونرى أن المنظمات الإقليمية من الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة في تلك المهمة الهامة. ولطالما أعطت جنوب أفريقيا الأولوية لإقامة شراكة استراتيجية معززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ليس في مجال مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضاً في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وبوصف بلدي عضوا في المجلس، ما زال يسعى جاهداً إلى توثيق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويأخذ هذا في الاعتبار حجم حالات النزاع الأفريقية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، فضلا عن التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا.

وتواجه مناطق مختلفة من العالم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية و/أو عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو إعادة توطينهم على نحو مختلف. ونشجع إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية، بالنظر إلى إلمامها بالديناميات المحلية والإقليمية وبما يلزم لمعالجة هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يجد السبل الكفيلة بدعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بسبل منها تبادل الخبرات وتوفير المساعدة التقنية والموارد الكافية لبناء القدرات.

وفيما نتطلع إلى إيجاد حلول لهذا التهديد المروع، من الضروري أن نفهم الأسباب الجذرية للإرهاب والظروف المؤدية إلى ظهوره، وأن نعالجها. وعلينا أن نسعى إلى إيجاد حلول سياسية ترمي إلى فضّ النزاعات الطويلة الأمد من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار ومستقبل أفضل على الأمد

الطويل. وعلينا أن نسعى إلى معالجة تهميش بعض الشرائح السكانية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

وفي أغلب الأحيان، حيثما توجد النزاعات قد يصحبها أيضاً قصور في سيادة القانون، مما يتيح المجال للإرهابيين لإحكام سيطرتهم وتوسيع نطاق أنشطتهم. وقد شهدنا ذلك في القارة الأفريقية من خلال الآثار المدمرة الناجمة عن الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل في أعقاب النزاع في ليبيا، المرتبطة بالتدفق الحر للأسلحة وظهور الجماعات الإرهابية.

وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي تدابير استباقية في التصدي لخطر الإرهاب، كما يتجلى في أطره المعيارية التي وضعت منذ عام ١٩٩٩، وفي المقام الأول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته والبروتوكول الملحق بها لعام ٢٠٠٤، فضلاً عن الاستراتيجية التي وضعها لمكافحة الإرهاب، المعتمدة في عام ٢٠١٥. وبالمثل، اعتمدت جماعتنا الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً إطاراً واستراتيجيةً خاصين بها لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد المحلي، اعتمدت جنوب أفريقيا استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٣ ولديها خطة عمل فعالة للتصدي له.

وترى جنوب أفريقيا أنه نظرا إلى طبيعة الإرهاب، فإنه من الصعب التغلب عليه عسكريا أو من خلال استخدام التدابير القسرية حصراً. ولذلك، لا تزال جنوب أفريقيا تدعم مبادرات مكافحة الإرهاب التي تركز على التدابير الوقائية، وتعالج الظروف المؤدية إلى ظهور الإرهاب، وتشجع الحوار والتسامح، والتنوع، والتفاهم فيما بين الشعوب والثقافات والأديان.

وستواصل جنوب أفريقيا العمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأطراف الأخرى ذات الصلة في التصدي لآفة الإرهاب وكل ما يصحبها من مظاهر على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية في إندونيسيا.

السيدة مارسودي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

ليس هذا الموضوع مسألة جديدة بالنسبة لنا، لكنه لا يزال ذا أهمية بالغة اليوم. ولذلك، فقد جعلت إندونيسيا مكافحة الإرهاب والتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أولويتين من بين الأولويات الإندونيسية الأربع التي وضعتها خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن الصلة بين الأولويتين باتت بالفعل صائبة وهامة في السياق الحالي، ولا سيما في معالجة الظاهرة الحالية التي تحولت في ظلها الحركة الإرهابية العالمية إلى خلايا صغيرة مرخصة تجد في منطقتنا وديارنا مرتعاً خصباً.

وهناك أمر أكيد – لن يعدل الإرهاب أبداً عن إيجاد سبل وأشكال تهديد جديدة تشكل خطرا على العالم. ومهمتنا أن نكون على استعداد لردعه. ولهذا فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر حيوي لمنع جميع التهديدات الحالية والمستقبلية التي يشكلها الإرهاب، ومكافحتها وحماية مجتمعنا منها. ومن هذا المنطلق، هناك على الأقل ثلاث نقاط بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في هذا المجال وتوسيعه، وتوطيده.

أولا، هناك مسألة تعزيز الجهود الرامية إلى منع انتشار الأيديولوجية الإرهابية. فينبغي ألا يكون ثمة مجال أو مكان، أو ظروف مواتية لنشر الإيديولوجية الإرهابية. ولا بد أن نضمن عدم وجود ظروف أولية تسمح للإرهابيين بنشر أيديولوجيتهم. فتلك الظروف الأولية – بما فيها، في جملة أمور، النزاعات الطويلة الأمد، والفقر، والتعصب الديني، والتطرف العنيف، وكراهية الإسلام والحركات القومية اليمينية – يجب التصدي لها.

أما بالنسبة للوقاية، فعلينا أن نضمن حكومة تؤدي وظائفها بالكامل، وندفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية، ونعزز قيام مجتمعات شاملة ومتسامحة ونضع آليات إنذار مبكر، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي لهذه الجهود أن تبدأ على الصعيد الوطني، ويمكن أن تدعمها جهود إقليمية وعالمية.

ثانيا، ثمة حاجة إلى تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب. فإن وضع الأدوات والآليات المناسبة أساسي للتصدي للإرهاب ومظاهره العديدة. ولهذا السبب، بالإضافة إلى خطة العمل الشاملة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مكافحة الإرهاب وخطة عملها لعام ٢٠١٢، عكفت إندونيسيا، وماليزيا والفلبين أيضا على إقامة تعاون ثلاثي الأطراف للتصدي لتهديدات عبر وطنية محددة تشكلها الجماعات الإرهابية في بحر سولو. ويتيح الإطار إجراء عمليات جوية، وبرية وبحرية، ودوريات حدودية مشتركة، وقد أثبت حتى الآن فعاليته في خفض عدد الهجمات الإرهابية والحوادث في بحر سولو.

ثالثا، يجب علينا تكرار الاستراتيجيات ومواءمتها على الصعيد العالمي مع تلك المتبعة على الصعيد دون الإقليمي، والإقليمي والوطني. وينبغي أن تُعزِز الجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف مسعانا على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقد كان هذا الحال في منطقتنا، حيث باتت خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف النقطة المرجعية الرئيسية لإنشاء خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمنع ومكافحة تنامي نزعة التشدد والتطرف العنيف للفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٥، التي أصبحت بدورها المصدر الرئيسي لمشروع خطة عملنا الوطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف.

وختاماً، ما من بلد أو منطقة بمنأى عن خطر الإرهاب. ومن ثم، فإن التعاون العالمي هو السبيل المجدي الوحيد للتصدي له. واجتماعنا اليوم مفيد للغاية بغية تعزيز تعاوننا على الصعيد العالمي في مجال مكافحة الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية.

السيد إيسونو أنغي (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على قيادتكم النموذجية لهذه الجلسة للمجلس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وامتناني للرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت للغاية، عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مما يساعد على إبراز الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

كما نقدر البيانات التي أدلى بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد فلاديمير نوروف والسيد فاليري سيميريكوف والسيد سيرغي إيفانوف، التي تقدم أمثلة واضحة على الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى كفالة السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة.

تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين وأن الأعمال الإرهابية هي جرائم لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها وأينما ارتُكبت. كما نؤكد من جديد في هذا الصدد ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع الوسائل ومع الاحترام التام لسيادة الدول ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القواعد المنطبقة فيما يتعلق بحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني.

إن التدفق غير المشروع المستمر والمتواصل للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة، للجهات من غير الدول يسهم إسهاما كبيرا في تفاقم انعدام الأمن والعنف في

أجزاء مختلفة من قارتنا ويقوض التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأداء الفعال للمؤسسات. وكان بلدي، غينيا الاستوائية، ضحية محاولة لتنفيذ عمل إرهابي ذي أهداف سياسية واقتصادية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمشاركة عناصر أجنبية. ولو كُتب لتلك المحاولة النجاح، لكانت لها عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برمتها بالنظر إلى مستوى تكاملها وترابطها.

ونعتقد أن التصدي للتحديات الحالية للسلام والأمن، ولا سيما الإرهاب، يتطلب اتباع نهج مستمر وشامل ينطوي على المشاركة والتعاون الفعالين ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة التي تواجهها جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بغية منع خطر الإرهاب ونزع فتيله وعزله وتحييده.

يقدم لنا تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (S/2018/592) والبيانات التي تشرفنا بالاستماع إليها اليوم أمثلة واضحة على فوائد التعاون بين هذه المؤسسات، ولا سيما بالنسبة لمختلف المناطق، وفي هذه الحالة، بالنسبة لبلدان آسيا وشرق أوروبا وهما منطقتان لهما أهمية بالغة في مكافحة الإرهاب، سواء من حيث بناء السلام أو منع التطرف العنيف والنزاعات أو نزع السلاح أو عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أو، على وجه الخصوص، مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وعلى النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وإذ نسلم بالدور القيادي للمجلس في هذا الصدد، نود أن نشير إلى أنه، كما بينت البيانات، فإن التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ييسر تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وهي جميعا عناصر أساسية لتنفيذ استجابة جماعية أكثر فعالية في سياق جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب.

وتساعد هذه المبادرات في بناء الثقة بين الدول المشاركة عن طريق التنسيق فيما بينها وبذل جهود لبناء قدرات بعضها بعضا في مجال مكافحة الإرهاب. كما يفيد هذا التنسيق في تحديد البقع المعتمة في سياق الكفاح ضد الإرهاب من خلال تحسين فهم واستخدام المعارف والمنظورات المحلية، مما يساعد على استمرار الالتزام السياسي على الصعيد الإقليمي.

وفي هذا الصدد، نقدر ونشجع التعاون المتزايد بين المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة ومكاتب الممثلين الخاصين المكلفين بالعمل في تلك المناطق ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومختلف لجان مجلس الأمن لدعم عمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في سياق مكافحة الإرهاب.

ونعتقد أن الخبرة في مكافحة الإرهاب التي اكتسبتها المنظمات الثلاث الممثلة هنا، والتي تشكل نسبة كبيرة من سكان العالم وأقاليمه والعديد من دوله، قيمة لإعداد وتعزيز مبادرات مماثلة في مناطق أخرى، ولا سيما في أفريقيا. وإبان رئاسة جمهورية غينيا الاستوائية للمجلس في شباط/فبراير ٢٠١٩، نظم وفد بلدي مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حول موضوع ”إسكات دوي المدافع في أفريقيا“والتي ركزنا فيها على مسألة مماثلة لمناقشة اليوم (انظر S/PV.8473)

ونعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وجعلها استراتيجية بقدر أكبر. وبالنظر إلى تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب في آسيا، والذين ينتمي الكثيرون منهم إلى أفريقيا ومناطق أخرى ويعودون إليها، نشجع الجهود التي تبذلها تلك المنظمات من أجل التنسيق مع نظيراتها في المناطق الأخرى، ولا سيما في أفريقيا. ونرحب في هذا الصدد

بالجهود التعاونية المشتركة بين الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي، ونشجع على بذل جهود مماثلة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين.

ونشير أيضا إلى الجهود العالمية التي تبذلها الدول الأعضاء في المنظمات الثلاث، مثل جهود كازاخستان، لتعزيز الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال ”مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب“ المعتمدة في عام ٢٠١٨ والتي شرفت جمهورية غينيا الاستوائية بالانضمام إليها.

في الختام، نرى أن ثمة أهمية بالغة للاعتراف بالحاجة إلى الاستثمار في الأسباب الجذرية للإرهاب والنزاعات، ومن ثم في التنمية المستدامة والمنصفة والسلام، ولا سيما من خلال تمكين النساء والشباب والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. وبهذه الطريقة، سنتمكن من إعداد سرد مقنع في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف. ونلاحظ اتباع منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة لذلك النهج.

تمشيا مع البيان الصحفي للمجلس SC/13179، نرحب بمزيد من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات من أجل بناء قدرات تلك المناطق في التصدي للتحديات بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لشعوبها. ونشجعها على مواصلة هذا العمل الهام حتى يتسنى لنا جميعًا أن نتعلم صياغة تصديات جماعية مبتكرة للتهديدات الإرهابية الجديدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية الدومينيكان.

السيد فارغاس مالدونادو (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. يسعدني أن نلتقي مرة أخرى في هذه القاعة لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الخطر الإرهابي الدولي.

إننا ممتنون بوجه خاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية، والتي أمدتنا بمعلومات هامة. كما نتقدم بالشكر للمتكلمين الآخرين هنا اليوم على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة.

الإرهاب هو تهديد كامن له آثار وخيمة ولاإنسانية يمكن أن تزعزع استقرار الأمن والسلم الدوليين. ولا تزال مشاكل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم إلى أوطانهم وتطرفهم وتجنيدهم عبر الإنترنت وتمويل الأنشطة الإرهابية تشكل تهديداً خطيراً لتنمية شعوبنا ورفاههم. ولهذا السبب تظل هذه المشاكل مسألة ذات أولوية، ليس لأعضاء المجلس فحسب بل لمختلف منتديات النقاش المتعددة الأطراف.

لقد أثبت التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف أنه عنصر أساسي في مكافحة الإرهاب. ونحن كدولة ندرك أهمية التعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في رصد الأصول المتأتية من الأنشطة غير المشروعة وفي تحريزها ومصادرتها واستردادها. يعمل بلدنا بنشاط مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا اللاتينية بشأن التحسين المستمر للسياسات المتعلقة بمنع ومكافحة غسل الأموال، وكذلك بشأن استرداد الأصول من خلال شبكة استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات في منطقة البحر الكاريبي.

بالإضافة إلى ذلك، أضفت الجمهورية الدومينيكية في شهر تموز/يوليه الطابع الرسمي على انضمامها إلى مجموعة ايغمونت، تمثلنا فيها وحدة الاستخبارات المالية. ومما لا شك فيه أن هذه المنظمات تقدم مساهمة كبيرة في وضع وتنفيذ لوائح على المستوى الوطني فيما يتعلق بتنمية قدرات الدولة، وإنشاء الأدوات وتنفيذ اللوائح الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

إن الحرب ضد الإرهاب هي أيضا معركة من أجل الاستقرار السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان والتنمية والازدهار. ولذلك نشيد بعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة عمل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والتي تقدم للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية المساعدة التشريعية في مجالات الإرهاب وتمويله، وكذلك في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والأمن البحري وأمن الموانئ، وأمن الفضاء الإلكتروني وأمن السياحة.

ونعتقد أنه لضمان استمرار علاقة تعاونية ناجحة يجب على هذه المنظمات ذات الأهداف المشتركة أن تعتمد دائماً على الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بوصفها مرجعيات. ومن الضروري أن تراعي هذه المنظمات قرارات المجلس والجمعية العامة وأن تلتزم بها، وأن تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، المتعلقة بأفغانستان وتنظيم طالبان؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بهما.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها بالكفاح من أجل عالم يسوده السلام ويمكن لشعوبنا فيه أن تتطور في إطار مجتمعات شاملة للجميع وعادلة ومليئة بالفرص وتحترم الحريات والحقوق الأساسية. إننا نحث المجتمع الدولي، وخاصة أعضاء المجلس، على الاستمرار في مضافرة جهودهم وبناء تحالفات استراتيجية للقضاء على الإرهاب من أجل بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة ولتكريم الذين لقوا حتفهم في هذه الأعمال الخسيسة وتحقيق العدالة لهم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة الملحق بوزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيد ليموين (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أستهل بتوجيه الشكر للأمين العام وممثلي منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة على إحاطاتهم الإعلامية عن أعمال المنظمات الخاصة بهم.

الإرهاب هو أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين اليوم. ولا يزال هذا الخطر قائما. على الرغم من فقدان تنظيم داعش لموطئ قدمه الإقليمي، وذلك على سبيل ذكر جماعة إرهابية واحدة لا الحصر، إلا أنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، لا سيما من خلال المنتمين له والهجمات التي لا يزال يلهمها. لذلك فإن مكافحة الإرهاب تكمن في صميم عمل المجلس. إنها تتطلب تصدياً منظماً وحازماً وموحداً من الدول والمجتمع الدولي برمته، ولا يمكن لهذه المكافحة أن تكون فعالة ما لم تُحترم حقوق الإنسان احتراما تاما، وذلك تمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة.

وفي هذا الصدد، للأمم المتحدة دور رئيسي ومتعاظم تؤديه على الصعيد العالمي، الأمر الذي يتطلب أولاً وضع قواعد والتزامات لضمان وجود آليات قوية لمكافحة الإرهاب في الدول؛ وثانيا اعتماد جزاءات لحرمان الجماعات الإرهابية من وسائل تنفيذ الهجمات، وأخيراً – وهذا ما يجمعنا اليوم – تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتشجيع الدول على زيادة التعاون وتبادل الممارسات الجيدة.

على الصعيد الإقليمي، لا تزال آسيا الوسطى تواجه تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة، وكما ذُكر من قبل. من الواضح أن تدهور الوضع الأمني وحالة عدم اليقين السياسي في أفغانستان هما من العوامل التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، خاصة بالنسبة لجيرانها. أقول ذلك لأنني أتذكر زيارتنا الأخيرة

لطاجيكستان. يجب أن يعلم أصدقاؤنا الطاجيك، الذين استقبلوا وحدات فرنسية عندما كنا في أفغانستان، أننا سنقف إلى جانبهم في مواجهة هذه التحديات، وينطبق الشيء ذاته على دول المنطقة الأخرى. إن خطر الإرهاب اليوم لا يستثني أحداً، وغالباً ما يستشري في سياق الإحباط الاجتماعي، وخاصة بين الشباب الذين قد يغريهم التطرف.

إن هذا السياق الهش يجعل التعاون ضروريًا بين جميع الجهات الفاعلة في المنطقة، ولا سيما الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، والتي أرحب بأمنائها العامين اليوم. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في تشجيع هذا التعاون، كما برهنت المنظمة في أيار/مايو في المؤتمر الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن القضية الحاسمة المتمثلة في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. .

يجب أيضا أن يستمر عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وقد رحب الشيخ الصباح وزير خارجية الكويت والسيد دو كرو نائب رئيس الوزراء البلجيكي بأنشطته، ونحن نؤيد ما قالاه. ومن بين الأهداف ذات الأولوية دعم بلدان المنطقة في القيام بالاستجابات الوطنية لهذه التحديات وتشجيعها على تعزيز التعاون الإقليمي.

كما يشارك الاتحاد الأوروبي بصفته منظمة إقليمية مشاركة كاملة في مكافحة الإرهاب، وخاصة في آسيا الوسطى. وقمنا خلال العقد الماضي بتطوير برامج مهمة لإدارة الحدود، وهي برنامج إدارة الحدود في آسيا الوسطى وبرامج مكافحة المخدرات على غرار برنامج مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى. واعتمدنا قبل بضعة أشهر في شهر حزيران/يونيه استراتيجية جديدة في آسيا الوسطى تسعى صراحة إلى تعزيز تعاوننا في مجال مكافحة الإرهاب لمنع التطرف المصحوب بالعنف والتشدد، عن طريق معالجة أسبابهما الجذرية. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي منخرط وملتزم بشكل كامل ويعتزم مواصلة بذل جهوده في مجال التعاون الإقليمي. علاوة على ذلك، قد نتيح لأفغانستان بعض أطر الحوار والتعاون التي أقيمت مع بلدان آسيا الوسطى.

ويعد الشباب والتعليم مجالًا مهمًا آخر من مجالات العمل في ظل استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة.

في الختام، أود أن أقول إن أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب تحقق النتائج. والأمر متروك لنا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن لدعمها. وتأكدوا بأن فرنسا سوف تقوم بدورها كاملا في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية.

السيد أنين (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بحرارة أصدقاءنا الروس والأمين العام ومقدمي الإحاطات اليوم. لقد أصبح من البديهي بشكل واضح خلال العقدين الماضيين أن التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي يشكل السبيل الناجح للتصدي للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ولا يمكن التغلب على التهديد عبر الوطني إلا بالعمل الدولي المشترك والشامل، وإقامة الشراكات الوثيقة وتبادل المعلومات بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والدول الأعضاء. لذلك فإننا نثني على الجهود الناجحة التي بذلتها المنظمات الممثلة هنا اليوم من خلال مقدمي الإحاطات.

واسمحوا لي أيضًا أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المنظمات التي لم تتم دعوتها اليوم. وإلى جانب إلى زميلي الفرنسي، أود أن أبدي بعض التعليقات بشأن الاتحاد الأوروبي الذي كما يعلم جميع الحاضرين يتعاون عن كثب مع مختلف هيئات الأمم المتحدة. لقد وقّعنا على إطار لمكافحة الإرهاب. ونعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن، في بروكسل ومع وجود مكتب مكافحة الإرهاب في بروكسل. ويصدق هذا أيضًا على المنظمات الأخرى مثل منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وأشار إلى ذلك بالفعل أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية، بالتعاون الناجح مع جميع الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة. وأعتقد أن هذا أمر مهم للغاية.

ونعتز بهذا التعاون بما في ذلك في مختلف المنتديات والأقل شهرة منها. وتركز ألمانيا بشكل خاص داخل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، على مسائل محددة مثل، استخدام الإرهابيين للطائرات بدون طيار على سبيل المثال، كونها تشكل إحدى المسائل الملحة التي يجب علينا معالجتها، وعلى التعاون الإقليمي. وتولينا فقط خلال هذا الأسبوع، الرئاسة المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، لبناء قدرات الفريق العامل المعني بمنطقة غرب إفريقيا مع أصدقائنا من الجزائر. ويتمثل الهدف في دعم دول غرب إفريقيا في حربها ضد الإرهاب. ويحدد شركاؤنا في المنطقة سرعة ونطاق هذا الجهد الخاص. وبالتالي فإن لأفريقيا دورا هاما يتعين عليها القيام به.

واسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات المقتضبة بشأن المبادئ الأساسية في العمل الذي يجب علينا جميعًا القيام به هنا. إذا أردنا مواجهة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف بنجاح يجب ألا ننسى الروابط التي تجمعنا، وكذلك الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن. وأود أن أشير إلى مجموعتنا المشتركة من القيم الإنسانية العالمية. ونحن بحاجة إلى الالتزام الصارم بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان التي اتفقنا عليها جميعًا في إطار الأمم المتحدة. ولن نكون قادرين على هزيمة الأيديولوجيات الإرهابية إلا من خلال التمسك بتلك القيم.

وأعتقد أنه من المهم للغاية الإشارة إلى التقارير الأخيرة التي تُظهر أن المواجهات السلبية مع القوات المسلحة، حتى لو كانت في معركة مشروعة ضد الإرهاب، تشكل عاملاً رئيسياً لانضمام الشباب والشابات إلى الجماعات الإرهابية. لذلك يجب احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب، وأؤكد بدون استثناءات. وتشكل الثقة في عمل الدولة ومؤسساتها وسيادة القانون عناصر أساسية لمنع التطرف المصحوب بالعنف. وتتمثل النقطة التي أود إثارتها في أن عدم احترام هذه القيم عامل يمكن أن يؤدي بالفئات المهمشة أو الأفراد المهمشين إلى التطرف المصحوب بالعنف وإلى تكوين شبكات إرهابية.

وأريد أيضًا أن أذكر جانبًا آخر في رأينا مهما للغاية، لأننا في ألمانيا مقتنعون بأن إدراج منظور جنساني في منع التهديدات الإرهابية ومكافحتها أمر مهم للغاية وعامل من عوامل الوقاية. وتتأثر النساء كضحايا بأشكال مختلفة عندما يحدث هجوم إرهابي، وغالبًا ما يكنّ أكثر عرضةً للضرر مقارنة بفئات أخرى من المجتمع. علاوة على ذلك، من المهم تحليل الأسباب الجذرية للإرهاب وفهم أن هذه الأسباب غالباً ما تكون خاصة بالجنس. وغالباً ما تختلف أسباب تجنيد الإرهابيين من الذكور والإناث. وأخيراً تعتبر المرأة عاملا مهما للتغيير وتحتاج إلى أن تكون جزءًا من الاستراتيجية التي نناقشها اليوم.

مرة أخرى، يمكن أن تكون التجربة المتعمقة للهيئات الإقليمية ودون الإقليمية مفيدة للغاية. لهذا السبب نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة. وأود تقديم مثال واحد فقط على ما نقوم به. فنحن نؤيد إعادة إدماج الشابات الهاربات من حركة الشباب في الصومال من خلال الاستشارة النفسية والتدريب المهني والجنساني المناسب. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يكون نهجا نموذجيا ونرغب للغاية في إطلاع المجلس والدول الأعضاء على تجربتنا.

واسمحوا لي أن أنهي بأمر ذكره زملائي من فرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وأعضاء آخرون. فنحن بحاجة إلى إلقاء نظرة على الأسباب الجذرية. وأعتقد أن هذا أمر مهم للغاية. ويجب أن نفهم أننا لا نستطيع حصر تركيزنا على مشكلة واحدة. فالعقاب والوقاية وجهان لعملة واحدة.

في الختام، إسمحوا لي أن أكون واضحا للغاية: نحن بحاجة إلى أن نكون متفوقين معنويا وأخلاقيا على الإرهابيين من خلال التقيد الصارم بسيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن ألمانيا مستعدة تماما لمواصلة العمل مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة في هذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوكيل وزارة الخارجية في بولندا.

السيد بشيرداتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا شك أن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله تمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وفي عالم اليوم المعولم، يشكل الإرهاب، إلى جانب الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة، تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. ولا شك أن الإرهاب يتطور باستمرار وأن مكافحته تتطلب دائمًا اتباع أساليب وآليات وأدوات جديدة. وقد أصبح الإرهاب السيبراني والمقاتلون الإرهابيون الأجانب يشكلون تحديات تحتاج إلى معالجة بطريقة شاملة وملموسة.

ولا يمكن القضاء على الإرهاب بفعالية وفي نهاية المطاف إلا عندما تكون هناك إرادة وتصميم مشتركان من جانب جميع أصحاب المصلحة للقيام بدورهم. إن الدور الفريد للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب لا جدال فيه. ولا تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية التصرف بحسم من تلقاء نفسها فحسب بل يجب عليها أيضًا مضاعفة بذل جهودها من خلال التواصل مع الأطراف الفاعلة الأخرى.

ومع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، فالتعاون مع المنظمات الإقليمية في هذا الصدد ليس ممكنًا فحسب، كما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بل نرحب به بوضوح. فهو لا يساعد فقط على تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والقيم الديمقراطية الأخرى، بل إنه يعزز أيضًا التعاون الإقليمي فيما يخص الشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية، مما يؤدي إلى إقامة السلام والرخاء المستدامين. قد تفهم المنظمات الإقليمية أحيانا، إذ أن نطاق تركيزها الجغرافي أضيق، الخصوصيات الإقليمية بشكل أفضل وتتصدى للتحديات الإقليمية المحددة محليا بشكل أفضل. فلاتخاذ إجراءات قوية ومنسقة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب إمكانات كبيرة لتعزيز استجابة ومرونة المجتمع الدولي.

وتؤيد بولندا بقوة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتضطلع بدور نشط في هذا التعاون مع جهات من بينها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. غير أن من الأهمية بمكان أن تكون روح ومبادئ الأمم المتحدة في صدارة جميع الأنشطة والقرارات التي تتخذها جميع الجهات المعنية. فالمنظمات الإقليمية لن تسهم في السلم والأمن الدوليين إلا إذا تصرفت كوسيط نزيه تأتي إجراءاته نتيجة لتوافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء فيها.

وبدون الوضوح في هذا الأمر ومن دون الاحترام الكامل لهذه القواعد الأساسية، سيكون من الصعب تحديد هدف التعاون المحتمل. ويجب على الأمم المتحدة تجنب أي انحراف عن قواعدها الأساسية.

إن الهدف المشترك للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون هو التصدي للنزعات الانفصالية والتطرف والإرهاب. فالدول الأعضاء في المنظمة تؤكد احترامها للدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في تشكيل النظام العالمي سياسيا واقتصاديا، ومن ثم هناك ما يبرر توقع تعاون الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في مواءمة أنشطة هاتين المنظمتين العالميتين كلتيهما مع التحديات والمتطلبات الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإقليمية لا تقوم بدورها حقا إلا عندما تعكس مصالح جميع أعضائها ولا تكون مستخدمة كأداة لهيمنة قلة قليلة. ويتعين علينا ألا ننسى أن المنظمات الإقليمية المستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب في حاجة إلى التقيد بجميع مبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ حرمة حدود الدول والاعتراف بالحدود القائمة ورفض الضم غير الشرعي للأراضي الإقليمية، والترويج لها فيما بينها وفيما بين الدول الأعضاء فيها. ولنعيد التأكيد كذلك على أن القانون الدولي يفرض الالتزام بعدم الاعتراف بالآثار القانونية للأفعال غير القانونية.

ومما يؤسف له أن موقف منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بالضم غير الشرعي لأجزاء من أراضي أوكرانيا يضع حيادها موضع شك. فافتقار تلك المنظمات إلى الإرادة لاتخاذ التدابير المناسبة للاستجابة للنزاع المذكور، فضلا عن النزاع في جورجيا في عام ٢٠٠٨، يلقي، للأسف، بظلال من الشك على إسهامها في تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

وأود أن أعيد التأكيد، في ذلك الصدد، على أنه ما دام لا يوجد نهج موحد فيما يتعلق بقضايا بهذه الأهمية الأساسية للهيكل العالمي، فإن تعاون الأمم المتحدة مع هؤلاء الشركاء في مجال مكافحة الإرهاب سيكون محل جدال.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): إنني لا أفهم ما إذا كان ممثل بولندا قد تكلم باسم بلده أو باسم الولايات المتحدة، ولكن تلك مسألة مختلفة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وزير خارجية بلدي لو أنه كان هنا للإدلاء بهذه المداخلة، غير أن الوزراء هرولوا في الإدلاء بمداخلاتهم، خلافا لأعمال المجلس المعتادة، لذلك، فإنني أخشى أنه مرتبط في مناسبة أخرى، وأنا أعتذر على ذلك.

أردت البدء بالاتفاق مع ما قاله وزراء فرنسا وألمانيا وبولندا عن أهمية القانون الدولي الإنساني في هذا المجال، وبطبيعة الحال، عن العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، بما في ذلك ولكن ليس حصرا على، الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تقوم جميعها، كما أوضح الوزراء، بعمل هام جدا في جداول الأعمال بشأن الوقاية والحماية وبشأن مكافحة الإرهاب.

وترحب المملكة المتحدة، من جانبها، ترحيبا شديدا بشراكات مكافحة الإرهاب هذه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وإذ تتطور التهديدات الإرهابية، فإن التعاون بين الشركاء أمر حيوي للتصدي لتنقل العديد من الناس والأفكار والمواد عبر الحدود. غير أن هذا التعاون، كما أكد الأمين العام هذا الصباح، يجب أن يستند إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن، ويجب أن يعكس نهجا متوازنا وشاملا، وفقا للقانون الدولي، على النحو الذي بينه كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. إننا نتفق تماما مع الأمين العام على أن تعزيز المساواة بين الجنسين، كما قال الوزراء كذلك، يشكل عنصرا هاما في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وقد رحبت المملكة المتحدة باتخاذ المجلس مؤخرا القرارين ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و٢٤٨٢ (٢٠١٩)، وما انطويا عليه من زيادة تأكيد على الالتزام بحماية النشاط الإنساني. ومن المهم أن تعكس الشراكات والتفاعلات الإقليمية هذا الالتزام وأن لا تستخدم تدابير مكافحة الإرهاب كمبرر لتجاهل هذا الالتزام أو لانتهاك اتفاقيات جنيف أو القانون الدولي الإنساني بصورة أعم. وقد سرنا أن نسمع، في ذلك الصدد، أن منظمة شنغهاي للتعاون قد زادت من اهتمامها بالمساعدة الإنسانية ونأمل في أن يشمل هذا حماية الأنشطة الإنسانية في سياق مكافحة الإرهاب.

وإن جاز لي أن أنتقل إلى آسيا الوسطى، فإن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا في تلك المنطقة، التي تمثل، بطبيعة الحال، إحدى المناطق الرئيسية بالنسبة لهذه المناقشة. وقد كان الهجوم الذي وقع في طاجيكستان في آب/أغسطس الماضي وتسبب في مقتل أربعة دراجين أجانب تذكيرا مفزعا بذلك التهديد. إننا نرحب بالعمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في تنفيذ أطر الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتوصيات مجلس الأمن. ونرحب كذلك بالمشاركة التي شهدناها حتى الآن من الحكومات في آسيا الوسطى؛ ونحن نشجعها على زيادة التعاون فيما بينها ومع المركز الإقليمي للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وجميل أن مقدمي الإحاطات قد تمكنوا من إخبارنا، في ذلك الصدد، عن شراكات أقوى، ولكنني أود أن أشدد، في نفس الوقت، على أهمية النهج المتسق، بما في ذلك بشأن الإدراج.

وكذلك تناولنا أفغانستان، التي ناقشها المجلس في الآونة الأخيرة. فهي تملك إمكانات كبيرة، مثلها مثل بقية آسيا، ولكنها تواجه تحديات كبيرة. ويسر المملكة المتحدة أن ترى بلدان آسيا الوسطى تعمل معا من أجل دعم جارتهم أفغانستان. لقد قيل الكثير عن التهديد الذي يشكله التطرف وأيضا التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات التي مصدرها البلد. وعلى الرغم من أنه ينبغي لنا الاعتراف بتلك المخاطر، من المهم عدم تضخيمها. فالشعب الأفغاني نفسه هو الذي يعاني أكثر من غيره على أيدي المتطرفين. ويجب على المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين أن يواصلوا العمل معا، مثلما نفعل في الواقع منذ عدة سنوات، لدعم السلام والاستقرار في أفغانستان.

وبالانتقال إلى التعاون في مكافحة الإرهاب، نأمل أن نتمكن من مواصلة العمل معا لمنع الإرهاب والتطرف العنيف في جميع المناطق. إن العمل العسكري وتدابير إنفاذ القوانين وحدها لن تكون كافية؛ فكما قال الوزير الألماني، لا بد لنا من أن نتصدى للأسباب الجذرية. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تشجع جميع الشركاء في مجال مكافحة الإرهاب على تعزيز تعاونهم مع المجتمع المدني والتأكد من أن الاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان مشمولة على الدوام في كامل نطاق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية حقوق الإنسان. إننا نرحب بتأكيدات مقدمي الإحاطات اليوم على حقوق الإنسان؛ فهي مهمة أهمية مطلقة بالنسبة لهذه المسألة. وقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن مرات عديدة أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يشكلان ركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب. وقد رأينا أن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية قد أسهمت، في حد ذاتها، في كثير من الأحيان في تبرير الخطاب الإرهابي وتمكين التجنيد. وهذا مهم بصفة خاصة في آسيا الوسطى، حيث التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان لا يزال هشا وبحاجة إلى الحماية. ومن الضروري أن تتعاون بلدان المنطقة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل كفالة امتثال نهج مكافحة الإرهاب لالتزامات حقوق الإنسان.

وتقوم المملكة المتحدة، من جانبها، بدور نشط في آسيا الوسطى. فنحن نتعاون وننسق مع طائفة متنوعة من الشركاء الدوليين، كما ذكرت في البداية. وأولوياتنا هي الأمن الإقليمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والازدهار. وتعزز مشاريعنا تلك الأولويات ونشدد على شمول الجميع والمشاركة ودعم المعرضين لأيديولوجيات التطرف. ونشدد على ضرورة أن تتعاون بلدان وسط آسيا بشأن المسائل العابرة للحدود، وأن تزيد مشاركتها في النظام الدولي القائم على القواعد. وتمثل مكافحة الإرهاب فرصة جيدة لكلا الأمرين.

وفي الختام، أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لتبادل آرائنا بشأن هذه المسألة المهمة المعنية بالسلام والأمن، وتسليط الضوء على منطقة تزداد أهميتها الاستراتيجية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بجلسة اليوم بشأن موضوع ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن: إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية“.

ونرحب بجهود الأمين العام ومختلف الوزراء الحاضرين الذين يؤكد حضورهم أهمية جلسة اليوم ويشهد على التزامنا الراسخ بمكافحة الإرهاب.

ونشكر ممثلي مختلف المنظمات الإقليمية على إحاطاتهم الممتازة.

إن الإرهاب هو أحد أخطر التهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين، التي لا يمكن لفرادى الدول إيجاد حلول لها. ولحسن الحظ أن الوعي بالحاجة إلى اتباع نهج جماعي لمكافحة هذه الآفة دفع الدول في السنوات الأخيرة إلى تعزيز وتحسين تنسيق جهودها الرامية إلى التصدي لها، من خلال الآليات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن الجهود المشتركة التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تغطي منطقة جغرافية واسعة من أوروبا الشرقية إلى الشرق الأقصى، هي من ثم نتيجة لهذا النهج الجماعي الذي تؤيده كوت ديفوار تأييدا كاملا. ويرى بلدي أن هذه المنظمات الثلاث تملك مزايا نسبية لا يمكن إنكارها، استنادا إلى الفهم الجيد للديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي. ولذلك فهي أقدر على وضع آليات منع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب التي يتم تكييفها مع الحالة على أرض الواقع.

كما يرحب وفد بلدي بالتعاون الممتاز فيما بين تلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ولجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفيما يتعلق بالأزمات الإقليمية، بما في ذلك النزاع في أفغانستان، لا بد من إيلاء اهتمام خاص للحالة السياسية والأمنية. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو إلى زيادة الدعم المقدم للحوار السياسي فيما بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الأفغاني، بمن فيهم النساء والشباب، فضلا عن بناء القدرات في المؤسسات الأمنية، من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجه البلد.

أما في مجال الدبلوماسية الوقائية، فينبغي للعمل الذي تقوم به منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي أن يشجع كذلك المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وتعزيز الحوار فيما بين دول المنطقة بغية المساعدة في بناء السلام والاستقرار الإقليميين. ترحب كوت ديفوار أيضا بالمكاسب التي تحققت من التعاون فيما بين تلك المنظمات الإقليمية الثلاث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من العديد من التحديات، حقق هذا التعاون نتائج مشجعة في مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الاتجار بالأسلحة والمخدرات. ويجب أن تقترن مكافحة الإرهاب أيضا باتخاذ إجراءات ترمي إلى الحد من الفقر والبطالة اللذين يشجعان على تغذية نزعة التطرف والغلو العنيف.

وأقرت منظمات إقليمية كثيرة في جميع أنحاء العالم، شأنها شأن منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة

معاهدة الأمن الجماعي؛ بالتهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأقرت بالحاجة إلى إنشاء آليات مناسبة من أجل تحسين توحيد وتنسيق جهودها.

واعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في ذلك الصدد استراتيجية لمكافحة الإرهاب، على أساس نهج متكامل يركز على التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قررت الدول الأعضاء في إيكواس أن تتخذ خطوة أخرى عن طريق امتلاك أمنها الجماعي من خلال اعتماد خطة عمل ذات أولوية لتمويل مكافحة الإرهاب لمدة خمس سنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٥) وبقيمة بليون دولار.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد التزامها بتعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد بالاريسو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم المهمة التي هي أساسا مناقشة بشأن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. شاركت بلدان أمريكا اللاتينية بهمة في وضع ذلك الفصل في مؤتمر سان فرانسيسكو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٤٨، وهي من أوائل المنظمات الإقليمية التي لها صلات بالأمم المتحدة خلال الفصل الثامن. إن مناقشة اليوم مهمة جدا في هذا السياق، ونثني عليها.

نود أيضا أن نشكر ونهنئ ممثلي المنظمات الإقليمية الثلاث على إحاطاتهم المفيدة جدا.

وتتسم جلسة اليوم بالأهمية كما قلت لأنها تعالج مسألة الإرهاب، التي تشكل أحد التهديدات الرئيسية لدولنا. وتكثيف مكافحة هذه الآفة هو أمر بالغ الأهمية. ويجب أن يكون ذلك مقترنا بدوره بآليات محددة تمكننا من منع هذه الآفة ومكافحتها بشكل جماعي. وكما سبق أن قال بعض الممثلين، يجب أن تتم مع الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

استمعنا بعناية إلى الإحاطات. ونود أن نشيد، كما قلت، بالعمل الذي تضطلع به تلك المنظمات الإقليمية الثلاث. ونرى أنها تساعد على التمسك بالالتزامات الدولية للدول في مناطقها. ونعرب عن شكرنا ودعمنا لها، وعلى وجه الخصوص، على دورها في تعزيز التنفيذ الوطني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

ونعتقد في هذا الصدد أن اتفاقات التعاون التي وقعتها تلك المنظمات مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك مع مكتب مكافحة الإرهاب، هي ممارسة مفيدة.

ونود أيضا أن نثني على الدور الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في تنسيق هذه الجهود على نحو فعال. ونشكر تلك المنظمات على دورها في تشخيص ووضع استجابة مشتركة للتهديدات المعقدة، استنادا إلى نهج يعترف بالسمات الإقليمية الفريدة ويستند إليها، مثل الحدود السهلة الاختراق والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي هي مزيج خطير يؤثر على استقرار المنطقة الأوروبية الآسيوية.

ولذلك أودّ أن أسلّط الضوء على ما تم مؤخراً من اتخاذ القرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، تحت رئاسة بيرو وقيادتها للمجلس (انظر S/PV.8582)، وهو القرار الذي يتناول على وجه الخصوص ظاهرة الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والصلات بينهما. ويبرز القرار الدور المنوط بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية وإعانة الدول على تعزيز قدراتها.

ونرى أيضاً ضرورة أن تعتمد كل استراتيجية منظوراً جنسانياً، وهو ما ذكرته بعض الوفود بالفعل، فضلاً عن التركيز على حماية حقوق الأطفال. إن الإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية والمبادئ الأساسية للحماية والإعادة إلى الوطن والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للنساء والأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة هي أدوات ممتازة في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزام بيرو الثابت بمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لا سيما من خلال الإجراءات التي سيضطلع بها المجلس الذي هو منتدى للتوصل إلى توافق في الآراء يجب علينا أن نستفيد منه ونعززه.

وأود أن أبدي ملاحظة أخيرة، إذا جاز لي ذلك. فكما هو معروف جيداً، هناك قلق بوجه خاص في القارة الأمريكية بشأن إنشاء الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية أو الصلات القائمة بينها وبين النظام غير الشرعي لنيكولاس مادورو.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم اليوم. هذه مناقشة حسنة التوقيت بينما نعمل معاً لمعالجة مشكلة تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها.

وفي أعقاب الهزيمة التي مُني بها ''تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام'' في العراق وسورية، نواجه التحدي المتمثل في إعادة عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من آسيا الوسطى الذين سافروا إلى الخارج للقتال في صفوف الجماعات الإرهابية إلى أوطانهم، ومحاكمتهم وإعادة تأهيلهم. وتشيد الولايات المتحدة بحكومات آسيا الوسطى على ما اتخذته من إجراءات لتحمّل المسؤولية عن مواطنيها في العراق وسورية وجهودها الرامية إلى إعادة هؤلاء إلى أوطانهم.

وفيما يتعلق بتلك المسألة، يمكننا أن نحقق مجتمعين ما لا يمكننا تحقيقه كلاً على حدة. وهذا هو السبب في أن المجلس قد اتخذ عدداً من الخطوات الهامة للتصدي للتهديد الإرهابي المتنامي. فقد اتخذنا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر إلى ميادين القتال، والقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) للتعامل مع تحديات منها عودتهم إلى بلداننا. كما اتخذنا عدة قرارات لمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية ووسعنا نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات في عام ٢٠١٥ ليشمل تنظيم الدولة الإسلامية. ومع ذلك، فإننا لم نُضفْ سوى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان في أفغانستان إلى قائمة القرار ١٢٦٧ في أيار/مايو، ونحن بحاجة إلى وضع العديد من الفروع المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء العالم على لائحة الجزاءات.

وبالإضافة إلى جهودنا الجماعية في الأمم المتحدة، نوافق على أن تواصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الاضطلاع بدور هام في التصدي لخطر الإرهاب في آسيا الوسطى وخارجها. وكما أشار المتكلمون الآخرون، فقد وسعت جهود منظمة حلف شمال الأطلسي نطاق تبادل المعلومات، ورفعت مستوى التأهب والقدرة على مواجهة الهجمات الإرهابية، وزادت من قدرات الدفاع ضد استخدام التكنولوجيا للأغراض الإرهابية. وقد ساعدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الشركاء في آسيا الوسطى على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال تنظيم حلقات العمل للتصدي لهذا التهديد، فضلاً عن استحداث برامج جديدة لمكافحة التطرف العنيف في المنطقة.

وبالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، أظهرت المنصات من قبيل مبادرة البلدان الخمسة زائداً واحداً، التي تشمل دول آسيا الوسطى الخمس والولايات المتحدة، فائدتها في تعميق قدرات مكافحة الإرهاب وتيسير الحوار بشأن الجهود الرامية إلى إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم وتأهيلهم وإدماجهم. واستضافت الولايات المتحدة يوم أمس تحديداً، تحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حدثاً جانبياً يسلّط الضوء على تجارب البلدان التي أعادت إلى الوطن مقاتليها الإرهابيين في الخارج.

ولكن بغض النظر عن المنظمة، سواء كانت منتدى أو منصة، لا بد من بذل جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الجاري مع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفقاً لقرارات مجلس الأمن واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقانون الدولي الساري. إن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب التي لا تحترم حقوق الإنسان ستولّد في نهاية المطاف الاستياء والتطرف العنيف. وعندما تخلط الدول الأعضاء أو المنظمات الإقليمية بين الإرهاب وبين الانشقاق السياسي غير العنيف، فإنها تضرّ بمصالحها، ليس في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية فقط، ولكن أيضا في إطار الجهود العالمية الرامية إلى دحر الإرهاب.

ومن المؤسف أن هذا هو النهج الخطير الذي نشهده في سورية، حيث يبرر نظام الأسد وحلفاؤه الغارات الجوية على المدنيين والمدارس وسيارات الإسعاف والمستشفيات باعتبارها عمليات مشروعة لمكافحة الإرهاب، وهي غارات قتلت أكثر من ١ ٠٠٠ شخص منذ نيسان/أبريل وخلفت أكثر من ٢ ٠٠٠ جريح. وفي أكثر من ٥٠ حالة، أصابت الهجمات الروسية و/أو السورية المرافق الطبية التي أعلنت الأمم المتحدة استثناءها من ساحة النزاع، مما يعرّض مصداقية المنظمة وحياة المدنيين للخطر. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات. فاستمرار العنف في سورية لن يؤدي إلا إلى المزيد من التطرف وتجنيد الإرهابيين.

ونحن في الواقع يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في شينجيانغ، حيث احتُجز أكثر من مليون من الإيغور وغيرهم من المسلمين تعسفياً بذريعة مكافحة الإرهاب. وقد تعرّض الرجال والنساء والأطفال في منطقة شينجيانغ للتعذيب وأعمال السخرة والمراقبة التعسفية العدوانية، على أساس دينهم وأصلهم العرقي فقط لا غير. إن للصين، شأنها في ذلك شأن جميع الدول، كل الحق في الرد على التهديدات الإرهابية الفعلية، ولكن لا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة لقمع الممارسات الدينية السلمية للصينيين المسلمين ولأقلية برمتها.

إن منع ومكافحة التطرف والتجنيد الإرهابيين عبر شبكة الإنترنت وخارجها هو أحد الشواغل العالمية. وتعمل الولايات المتحدة أيضاً للتأكد من ألا يجد الإرهابيون ملاذاً آمناً على شبكة الإنترنت، في حين نحمي حرية التعبير. لقد تعاونا طوعاً مع الشركات التكنولوجية لتبادل المعلومات من أجل التصدي لاستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية.

ونحثّ المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، على إعادة النظر بإمعان في الكيفية التي تتعامل بها مع الإرهاب بهدف تجنب الخلط بين النزعة الانفصالية والتطرف والإرهاب في وثائقها الأساسية. كما نحثها على العمل بشكل كامل على تعزيز احترام القانون الدولي الساري.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ولكن يجب علينا أن نضمن جماعياً أن تعكس المنظمات الإقليمية جميع عناصر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التفاعل مع المجتمع المدني، مع تعزيز نهج سيادة القانون المراعي لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب. إن الولايات

المتحدة ملتزمة بالعمل مع الشركاء في آسيا الوسطى والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشار ممثل الولايات المتحدة في البيان الذي أدلى به إلى مسألة شينجيانغ، موجهاً اتهامات لا أساس لها في حملة للتشهير بالصين التي ترفض بحزم جميع هذه الاتهامات.

وقد وصف مستشار الدولة وانغ يي في بيانه تدابير مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف التي اتخذتها حكومة منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين. وجميع تدابير مكافحة الإرهاب هذه التي اتخذتها الصين قد حدّت بكفاءة من انتشار وتواتر الأنشطة الإرهابية أو احتوتها وضمنت الحق في البقاء والنماء لجميع الأفراد في منطقة شينجيانغ. وأحثّ ممثل الولايات المتحدة على ألا يقف على الجانب المعاكس للحقائق والعدالة أو، في الواقع، على الجانب المعاكس لمختلف الجماعات العرقية المكونة لسكان شينجيانغ.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ينبغي رفض المعايير المزدوجة. لقد عرّضنا حدوث أزمة في ليبيا إلى انتشار القوى الإرهابية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما سبب معاناة شديدة في منطقة الساحل التي أصبحت ضحية لهذه القوى.

وأدت الحروب في العراق وسورية أيضا إلى عودة الإرهابيين وانتشار الإرهاب في جميع أنحاء العالم. فهل ينبغي ألا نُحمل البلدان التي تنادي بالتدخل لدواع إنسانية وتمارس ضغوطا من أجل تغيير الأنظمة المسؤولية عن ذلك؟ وهل ينبغي ألا تنخرط هذه البلدان في عملية نقد ذاتي جادة؟

الرئيس (*تكلم بالروسية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. أردت فحسب أن أقول إننا نتشاطر الشواغل الأمريكية بشأن شينجيانغ، وكان ينبغي لي أن أقول ذلك في بياني. وفيما يتعلق بالتدخل لدواع إنسانية، لا أعتقد أنه موضوع جلسة مجلس الأمن اليوم ولكن ستسعدنا المشاركة في مناقشات بشأن هذا الموضوع في مرحلة مختلفة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان إضافي بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

بما أننا نناقش هذا الموضوع، أود باسم الاتحاد الروسي أن أقول إننا نعرب عن تضامننا الكامل مع موقف الصين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كازاخستان.

السيد تيلوبيردي (كازاخستان) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أهنئ وفد الاتحاد الروسي على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكره على توجيه الدعوة للمشاركة في جلسة اليوم. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ورؤساء منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة على إحاطاتهم المفيدة والزاخرة بالمعلومات.

أولت كازخستان، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، اهتماما خاصا للدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. فهذه الهيئات تفهم بشكل أفضل خصوصية المسائل التي تنشأ في مناطقها. ويتيح التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التصدي بفعالية أكبر للتحديات والتهديدات في مختلف أنحاء العالم، ونرحب بالمبادرة التي اتخذها الجانب الروسي لعقد هذه المناقشة اليوم.

إن العالم يمر بحالة من الخطر وعدم اليقين حاليا بسبب الانتشار السريع للإرهاب والتطرف. وقد وهن هيكل الأمن

العالمي والقانون الدولي، فيما تزداد الحالة سوءا. وخلال الدورة السبعين للجمعية العامة، اقترح أول رئيس لكازاخستان نور سلطان نزارباييف مبادرة تدعو إلى تشكيل تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب (انظر A/70/PV.13).

وتطبيقا لتلك الفكرة، وضعنا مدونة لقواعد السلوك من أجل إيجاد عالم خال من الإرهاب انضمت إليها ٨٤ دولة. وتدعو المدونة جميع البلدان إلى اتخاذ ١٠ خطوات يمكن أن تساعد في القضاء على الإرهاب بحلول عام ٢٠٤٥، الذي سيصادف الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن ممتنون لشركائنا على الدعم المستمر في تنفيذ تلك المبادرة.

كما صدقت كازاخستان على جميع الاتفاقيات القطاعية الـ ١٩ للأمم المتحدة المتعلقة بقمع الإرهاب. وندعو الدول الأعضاء الأخرى التي لم تنضم بعد إلى المدونة والاتفاقيات ذات الصلة إلى أن تفعل ذلك.

وفي عام ٢٠١٨، حدد الرئيس نور سلطان نزارباييف، بصفته رئيس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مشاركة المنظمة في تشكيل نظام دولي لمكافحة الإرهاب باعتبارها إحدى الأولويات الأساسية الخمس للمنظمة. وفي العام الماضي، أطلقنا في وسط آسيا المرحلة الثالثة من الخطة المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأصبحت كازاخستان الجهة المانحة الأولى التي تمول تنفيذ ذلك المشروع.

ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب. وعملا بالقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) وبالاشتراك مع المكتب، نعد لإطلاق نظام معلومات مسبقة عن الركاب ونظام لسجلات أسماء المسافرين في كازاخستان ونحن على استعداد لتقاسم أفضل الممارسات مع بلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية الأخرى.

وبمبادرة من كازاخستان، ومن خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، نعكف على وضع قائمة موحدة للمنظمات الإرهابية الدولية وتوحيد القواعد القانونية بشأن تجارة الأسلحة وتنظيم الهجرة في جميع الهيئات الإقليمية. وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون، اتخذنا خطوة هامة بالتوقيع في أستانا في عام ٢٠١٧ على اتفاقية المنظمة بشأن مكافحة التطرف، التي أنشأت الإطار القانوني لوقف تدفق الموارد المالية للمنظمات الإرهابية الدولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه انتباه الحاضرين إلى المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا المنشأ في عام ١٩٩٢ بناء على مبادرة من كازاخستان. وهو يتطور أيضا بسرعة كبيرة من خلال تنفيذ مجموعات جديدة وفريدة من تدابير بناء الثقة في القارة الآسيوية.

وخلال المناقشة العامة أمس في قاعة الجمعية العامة، شدد رئيس كازاخستان، السيد قاسم – جومارت توكاييف، على أهمية تحويل هذا الهيكل الشامل لعموم آسيا إلى منظمة للأمن والتنمية في آسيا (انظر A/74/PV.4). وخلال فترة رئاستنا للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢، نعتزم إدراج مسألة مكافحة الإرهاب بوصفها إحدى أولوياتنا العسكرية والسياسية.

إن هزيمة داعش في سورية والعراق أسفرت عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو انتقالهم إلى مناطق أخرى من العالم. ونسعى إلى مكافحة تلك العملية وقد أطلقنا عملية إنسانية تعرف بعملية جوسان لإعادة ٦٠٠ من رعايانا من سورية، معظمهم من الأطفال. ومن بين الذين عادوا رجال ونساء شاركوا في أنشطة إرهابية وقد بدأت إجراءات جنائية لمحاسبتهم. ونعمل مع بقية العائدين على نحو موجه من أجل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ولا تزال عملية جوسان مستمرة. ونعمل حاليا لتمكين عودة ١٢ طفلا

من العراق، كان قد صدر بحق أمهاتهم عقوبة بالسجن المؤبد لضلوعهن في ارتكاب أنشطة إرهابية.

ويساورنا بالغ القلق بصفة خاصة إزاء الحالة في أفغانستان، حيث تتعاون الجماعات الإرهابية مع الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالمخدرات. ويجب أن نكفل زيادة فعالية الجهود التي يبذلها المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفهما.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن كازاخستان ستواصل بذل جهود حثيثة لزيادة تعزيز القدرة العالمية على مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وإنني على اقتناع بأن جميع الاقتراحات المعرب عنها اليوم على هذا المستوى الرفيع سيسهم تنفيذها العملي في القضاء على الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية قيرغيزستان، السيد آيداربيكوف.

السيد آيداربيكوف (قيرغيزستان) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين وعلى الدعوة إلى المشاركة فيها. إن إسهامات منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية مهمة. ونعتقد أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لها دور فريد ومكمل تؤديه، والذي إذا نُسق بنجاح يمكن أن يسهم كثيرا في قضية السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بأهمية تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية الثلاث، تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في الدول الأعضاء في تلك المنظمات.

إن تهديدات الإرهاب اليوم خطيرة للغاية. وتواجه الدول باستمرار هذا التحدي. ويتخلل هذا التهديد حاليا جميع جوانب الحياة تقريبًا. وينبغي أن تستند مواجهة هذا الشر إلى التبادلات الوثيقة بين الدول والمنظمات والكيانات. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى الجهود التي نبذلها لضمان الأمن الإقليمي في إطار منظمات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون.

والتعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة مفيد جدا وقديم العهد. ففي عام ٢٠٠٤، مُنحت المنظمة مركز مراقب في الجمعية العامة. وتم التوقيع على عدد من الوثائق المهمة مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، تتعلق بمكافحة الإرهاب العالمي والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية والحفاظ على السلام والأمن. ويجتمع ممثلون لوكالات الأمم المتحدة وأمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي على أساس منتظم ويناقشون قضايا الساعة المتعلقة بالتعاون الدولي في مجالات صون السلام والأمن.

ومن المشجع ملاحظة تنفيذ المناورات المشتركة والعمليات الخاصة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وكما يعلم الأعضاء، وجهت جمهورية قيرغيزستان انتباه الحلفاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية والمخاطر التي يشكلونها بإيجاد بؤر توتر ونزاعات مسلحة جديدة.

ولذلك، نرى من الضروري أن تُنسق بفعالية أكبر تدابير المجتمع الدولي فيما يتعلق بتلك المشكلة. وبمبادرة منا، وفي اجتماع مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمد رؤساء الدول بيانا خاصا، مشيرين فيه إلى المحاولات الرامية إلى نقل الأنشطة الإرهابية من الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى، قرب حدود الدول الأعضاء في المنظمة.

وتتولى جمهورية قيرغيزستان حاليا منصب رئيس منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومن أجل تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وانتشار الأيديولوجية الإرهابية، وُضعت وثيقة خاصة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، لاعتمادها في اجتماع مجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي سيعقد في بيشكيك، في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المهم أيضا اتباع نهج موحد تجاه مكافحة الإرهاب في إطار رابطة الدول المستقلة. فقد وضعت دولها الأعضاء مبدأ مشتركا واتفقت على آلية لتنفيذه، مراعية المصالح الوطنية.

ومنذ إنشاء رابطة الدول المستقلة، تم وضع أساس قانوني واسع النطاق في مجال مكافحة الإرهاب. ومن بين الوثائق التأسيسية، أود أن أسلط الضوء على معاهدة التعاون فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة الإرهاب، التي أرست الأساس للتعاون، وكذلك برنامج التعاون بين فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة لمكافحة الإرهاب وغيره من مظاهر التطرف العنيفة.

وفيما يتعلق بالتدابير العملية، أنشأ مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، في عام ٢٠٠٠. وأود أن أشير إلى التوقيع، في طشقند في ٢٠١٨ على مذكرة تفاهم بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة. كما وضعت منظمة شنغهاي للتعاون إطارا تشريعيا بشأن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله يمكن الدول الأعضاء في المنظمة من التعاون الفعال في ذلك المجال.

ويتعلق نشاط الهيئات المختصة في المنظمة بتنفيذ اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية، واتفاقية منظمة شنغهاي لمكافحة الإرهاب وبرنامج التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وتسترشد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتتقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تقيدا صارما.

وعلاوة على ذلك، لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٣٣٤، أن منظمة شنغهاي للتعاون أصبحت منظمة إقليمية أساسية لمعالجة مسألة الأمن الإقليمي بجميع أبعادها. وتولت قيرغيزستان رئاسة منظمة شنغهاي للتعاون حتى حزيران/يونيه. وأحد الجوانب الهامة في التعاون الإقليمي هو المناورات المشتركة التي تجريها القوات المسلحة للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون التي تهدف إلى تعزيز استعدادها، وحل المسائل المتعلق باللوجستيات والانتشار ومعالجة الشواغل العملية المهمة الأخرى. وتجري التدريبات المشتركة للقيادات العسكرية لمكافحة الإرهاب في ذلك السياق في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، بهدف منع تغلغل الجماعات الإرهابية في بلداننا.

وتدرك جميع المنظمات الثلاث الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الشرور الثلاثة وهي الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف. وتدعو بلداننا، تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، تستند إلى القانون الدولي، من أجل مكافحة التهديدات والتحديات الجديدة. وترى قيرغيزستان أن التعاون الدولي أمر أساسي لمكافحة الإرهاب، وتدعو إلى تعزيز الأساس القانوني لها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة المهمة والحسنة التوقيت بإجراء مناقشة في مجلس الأمن بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية

الثلاث، وهي منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون.

والوقت مناسب جدا لتناول هذه المسألة من منظور صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب. وجمهورية بيلاروس عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، ودولة لها مركز المراقب في منظمة شنغهاي للتعاون. ونحن نقدر عاليا إمكانات هذه المنظمات ونسهم في كفالة فعالية أدائها. ومن المهم الإشارة إلى أنه في الدورة السابقة للجمعية العامة، تم اعتماد ثلاثة قرارات بالإجماع بشأن التعاون مع هذه المنظمات (القرارات ٣٣٤/٧٣ و ٣٣١/٧٣ و ١٦/٧٣)، وهو ما يؤكد الاعتراف الواسع النطاق بمساهمتها في صون السلم والأمن الدوليين، ويشهد عل مركزها الدولي.

ونرحب بالتوقيع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على مذكرة التفاهم بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومكتب مكافحة الإرهاب. فلنكن موضوعيين - إن العالم متقلب أكثر من أي وقت مضى. فانعدام الثقة في العلاقات بين الدول أدى إلى زيادة في اللغة التصادمية والتجاهل العلني لقواعد القانون الدولي ومبادئه، فضلا عن محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو زعزعة استقرار الأوضاع في مختلف المناطق والبلدان في العالم لصالح قوى معينة. ولم تعمل تلك الحالة سوى على الإسهام في انتشار أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين، ألا وهو الإرهاب.

وللأسف، فإن الأنشطة الإرهابية لا تتسم بعدم القابلية للتطور؛ بل إنها تتطور باستمرار مع العالم المتغير. ونسمع أكثر عن أشكال الإرهاب الجديدة وغير التقليدية. وفي الآونة الأخيرة، عُقد في مينسك بالتعاون مع الأمم المتحدة مؤتمرٌ دولي رفيع المستوى معني بموضوع مكافحة الإرهاب من خلال النهج الابتكارية واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

وضم المؤتمر بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكان حدثا غير مسبوق بالنسبة لمنطقتنا. وشاركت فيه بلدان تمثل عمليا جميع المنظمات الدولية العاملة في المنطقة الأوروبية والأوروبية الآسيوية، بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونأمل أن تكون نتائج المؤتمر أساسا ممتازا لتكثيف الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية من أجل تحالف واسع النطاق لمكافحة الإرهاب.

وتكلم في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رئيس جمهورية بيلاروس، ألكسندر لوكاشينكا، واقترح مبادرة ترمي إلى تشكيل ائتلاف لعلاقات حسن الجوار في المجال الرقمي. ونرى أن إبرام الاتفاقات ووضع الترتيبات الدولية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، سيجعلان من الممكن تعزيز أمن المعلومات واستعادة الثقة، فضلا عن التصدي بفعالية أكثر للتهديد الذي يشكله الإرهاب، حتى في الفضاء الإلكتروني.

وأود الإشارة إلى أنه بموجب إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، هناك اتفاقٌ نافذٌ فعلا بشأن التعاون في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي. ويمكن لنجاح الآليات الثنائية والإقليمية في ذلك المجال أن يسهم في تطوير تفهم مشترك لصك عالمي بشأن أمن المعلومات على الصعيد الدولي. وسيكون من المفيد جدا لمنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنهاج العمل للأمن التعاوني التابع لها، أن تتخذ موقفا فعالا في هذا الصدد.

ونحن مقتنعون بأننا لن نتمكن من التصدي بفعالية للإرهاب والإسهام إسهاما حقيقيا في تعزيز أمننا المشترك إلا من خلال الجهود الحاسمة والمشتركة من جانب جميع الدول والتنسيق الوثيق للجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية، تحت رعاية الأمم المتحدة. ولهذا السبب تؤيد بيلاروس إقامة شراكات

فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل صون السلم والأمن والاستقرار. وهذا شرط في عالم اليوم وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وتهيئة الظروف السلمية والآمنة من أجل إحراز التقدم والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في طاجيكستان.

السيد مهر الدين (طاجيكستان) (*تكلم بالروسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الوفد الروسي، الذي يتولى هذا الشهر رئاسة مجلس الأمن ومنظمة شنغهاي للتعاون، على عقد جلسة اليوم في الوقت المناسب.

في السنوات الأخيرة، واكب حالةَ العالم المتغيرة بسرعة زيادةٌ في التوترات والنزاعات المسلحة، وظهور تحديات ومخاطر جديدة تهدد الأمن الدولي. إذ إن ما يتسم به الإرهاب، والتطرف، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من طابع واسع النطاق وعابر للحدود يُعدّ مثار قلق بالغ، تماما كارتفاع عدد العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وإنني على قناعة بأن وحدها الجهود المشتركة ستُمكن البلدان من التصدي بفعالية للمنظمات الإرهابية والمتطرفة، التي تنفذ بحنكة تكنولوجيات وأساليب حديثة.

وأود الإشارة إلى أنه إبّان تولي جمهورية طاجيكستان رئاسة رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠١٨، صبت تركيزها على أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على التصدي لمثل هذه التحديات والتهديدات. كما قمنا ببذل الجهود لتعزيز الدور الذي تضطلع به الرابطة في معالجة المسائل المتعلقة بضمان الأمن والاستقرار وتحسين عمل الهيئات التابعة للرابطة في مجال مكافحة الإرهاب، والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة الاقتصادية.

وكما ذكر آنفا، تبذل منظمة معاهدة الأمن الجماعي جهودا وتسهم إسهاما كبيرا في مكافحة الإرهاب، والتطرف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالبشر. وما فتئت تعمل أيضاً على تعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام والتصدي لعواقب الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

إن برنامج التعاون بين هاتين المنظمتين شديد التنوع ويتيح معالجة طائفة واسعة من المسائل من خلال تبادل المعلومات، وتنظيم الزيارات، والمشاركة في المؤتمرات والمناسبات، مع الاستفادة من إمكانات المنظمتين على السواء. ومن المهم الإشارة إلى الدور الهام الذي تضطلع به منظمة معاهدة الأمن الجماعي في المساعدة على كفالة الأمن على طول الحدود الجنوبية لطاجيكستان مع أفغانستان.

وفي هذا السياق، نعتقد أن الجهود المنسقة، في ظل اضطلاع الأمم المتحدة بالدور المحوري في تسوية الحالة في أفغانستان عن طريق الحوار السياسي في أقرب وقت ممكن، تعدّ أحد العوامل الرئيسية لتعزيز الأمن في المنطقة. ومن المعروف جيدا أن منظمة شنغهاي للتعاون تعد إحدى أكثر المنظمات الدولية دينامية في تطورها، وأنها تحظى بإمكانات هائلة للتصدي لتلك التحديات. وبوصف طاجيكستان دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وفي رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، فإنها تسهم باستمرار في تنفيذ برامج تلك المنظمات واستراتيجياتها لمواجهة التحديات والتهديدات التي يشهدها عصرنا.

ونرى أن الرد على التهديد المتزايد للإرهاب يجب أن يكون شاملا، وأنّ على أن الأمم المتحدة أن تضطلع بدور المنسق الرئيسي. وتشكل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقيات

الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أساس كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب. وتقوم طاجيكستان، وفقا لالتزاماتها الدولية، باتخاذ ما يلزم من تدابير لمكافحة الإرهاب والتطرف. فنحن طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية الأساسية في هذا المجال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة المشاركين في جلسة اليوم إلى المشاركة في الحدث الرفيع المستوى المعنون ”التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة“، الذي سيعقد يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر في غرفة الاجتماعات رقم ٧. وقد قامت جمهورية طاجيكستان، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، بتنظيم الحدث الذي يستند إلى نتائج المؤتمر الرفيع المستوى بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، الذي عقد في دوشانبه في أيار/مايو.

وفي الختام، أتمنى للاتحاد الروسي كل التوفيق إذ يتولى رئاسة مجلس الأمن ومنظمة شنغهاي للتعاون.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أذربيجان.

السيد ماماديياروف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ بداية أن أشيد بالاتحاد الروسي على مبادرته بعقد هذه المناقشة الهامة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين.

لا يزال الإرهاب والأنشطة الإجرامية المتصلة به تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وللتمتع بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستقلال السياسي، والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعوق هذه الأنشطة أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالإرهاب من بين أخطر الجرائم التي يجب إدانتها ومحاكمة مرتكبيها. وينبغي عدم التسامح مع حالات التستر على الإرهابيين وتمجيدهم.

إن الموقع الجغرافي الحساس لأذربيجان واستمرار النزاعات القائمة التي لم تحل في المنطقة، إلى جانب التطهير العرقي الشائن واحتلال أراضي بلدي الخاضعة للسيادة الوطنية، تزيد من شدة التهديدات العابرة للحدود، بما فيها الإرهاب. ومنذ نهاية الثمانينات، ما برحت الهجمات الإرهابية الموجهة من الخارج تُرتكب مرارا وتكرارا ضد بلدي، كوسيلة لتحقيق مطالب إقليمية غير قانونية ولا أساس لها من الصحة وبوصفها أسلوبا من أساليب الحرب، مما أودى بحياة آلاف المواطنين، بمن فيهم المدنيون.

وإذ نسلم بأهمية معالجة جميع الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، من بالغ الأهمية تكثيف جهود تسوية النزاعات في مختلف أنحاء العالم. فغالبا ما تهيئ مناطق النزاع المسلح، ولا سيما الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي، بيئة خصبة تتيح للإرهابيين والجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة الاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالممتلكات الثقافية، وغسل الأموال وغيرها من الجرائم المتصلة بها.

وننوه بما بذلته الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من جهود جبارة لإقامة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على الصعيد الدولي. وبوصف جمهورية أذربيجان عضوا في رابطة الدول المستقلة، فإنها مهتمة بالحفاظ على التعاون في إطار هذا المنبر المتعدد الأطراف، ونسج علاقات ذات منفعة متبادلة في المجال الاقتصادي، والسياسي، والقانوني والإنساني مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على أساس ثنائي، وفقا لمبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول.

وبوصف أذربيجان شريكا في الحوار، فإنها تشاطر مقاصد منظمة شنغهاي للتعاون ومبادئها، التي تستند إلى احترام سيادة

الدول، واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتكرر تأكيد دعمها الكامل لمواصلة التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. ويسُرُّ أذربيجان تطوير علاقات الشراكة التي تربطها بمنظمة شنغهاي للتعاون في مجال تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، ومكافحة الإرهاب، والتطرف، والانفصالية، والاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، وتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الأخرى ذات المصلحة الواحدة والاهتمام المشترك.

فالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أساسي لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. إذ تَبَيَّن، في عدد من الحالات، أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية آليات لا غنى عنها لتحقيق تلك الغاية. وفي نفس الوقت، لا تزال هناك تحديات خطيرة. ومع أن المنظمات الإقليمية عادة في وضع يتيح لها فهم التهديدات والتحديات التي تواجه المناطق الخاصة بكل منها، من الواضح أنه ليس بوسع جميعها التفاخر بإمكانيتها، وإرادتها السياسية وقدرتها المؤسسية على كفالة امتثال الدول الأعضاء فيها للالتزامات القانونية ذات الصلة.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي للمنظمات الإقليمية ألا تسمح لأولئك الذين ينتهكون القانون الدولي انتهاكا جسيما ويدافعون عن ثقافة الإفلات من العقاب بإساءة استخدامها. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وأن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما عليها أن تكفل عدم استخدام أراضي كل منها للأنشطة الإرهابية والأنشطة الإجرامية المتصلة بها، ولا سيما لتمويل هذه الأنشطة وتوفير أي دعم لها، على نحو مباشر أو غير مباشر، تحت أي ذريعة وبأي شكل من الأشكال.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكركم سيدي على عقد هذه الجلسة وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

إن التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب أمر حتمي، لا سيما في مناطق مثل وسط وغرب آسيا، حيث ينتشر خطر الجماعات الإرهابية. إننا نقدر دور منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة، ونؤكد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات في التصدي للتهديدات الإرهابية.

لقد طال انتظار التعاون الإقليمي أيضاً في الخليج الفارسي. وفي هذا الصدد، ننوه مع التقدير بالاقتراح البناء الذي قدمه الاتحاد الروسي من أجل الأمن في تلك المنطقة والذي نؤيده. لقد قدم الرئيس روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، في ملاحظاته صباح اليوم أمام الجمعية العامة مبادرة هامة بشأن تحالف جديد، تحالف هرمز للسلام، وهو تحالف من أجل الأمل، ودعا جميع دول مجتمع مضيق هرمز للانضمام إلى هذا المسعى (انظر A/74/PV.5). يعتمد هذا التحالف على حقيقة أن جميع دول المنطقة تتحمل مسؤولية ضمان السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة، وتتقاسم مع المجتمع الدولي مصلحة حيوية مشتركة في الحفاظ على حرية الملاحة وأمن الطاقة للجميع. وبالمثل، فإن المساعي الإقليمية ضرورية لمنع نشوب الحرب والصراع والعنف والتطرف والإرهاب والتوتر الطائفي.

تشمل أهداف هذا التحالف تعزيز التضامن والتفاهم المتبادل والعلاقات السلمية والودية والتعاون بين دول المنطقة، بما يضمن وحدة أراضي جميع دول المنطقة واستقلالها السياسي وحدودها الدولية، والتعاون في استئصال الإرهاب والتطرف والتوترات الطائفية، والحل السلمي لجميع التوترات والنزاعات الإقليمية، ومنع التوترات من خلال تعزيز الاتصالات والإنذار

المبكر، وضمان أمن الطاقة وحرية الملاحة والتدفق الحر للنفط والموارد الأخرى من وإلى مجتمع مضيق هرمز وخارجه.

لا يمكن تعزيز تلك الأهداف إلا من خلال الالتزام بمبادئ مشتركة مثل الحوار والاحترام المتبادل؛ واحترام السيادة ووحدة الأراضي وحرمة الحدود الدولية؛ والتسوية السلمية لجميع النزاعات؛ ورفض التهديد باستخدام القوة واستخدامها؛ وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى؛ ورفض الائتلافات والتحالفات ضد الدول الشريكة وعدم المشاركة فيها. إن أمن الطاقة والتدفق الحر للموارد الطبيعية هما من المبادئ الأخرى التي يجب علينا جميعًا الالتزام بها.

لقد قدمنا خطة عمل تتضمن، أولاً، ترتيبات تحضيرية لمؤتمر قمة لمجتمع مضيق هرمز حتى يبدأ في مداولات حول طائفة كبيرة من قضايا الأمن والتعاون، بما في ذلك أمن الطاقة، وتدابير تحديد الأسلحة وبناء الثقة، والاتصالات العسكرية، وإمكانية إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وإبرام معاهدة عدم اعتداء على مجتمع مضيق هرمز. ثانياً، تتضمن الخطة أيضاً إنشاء فرق عمل مشتركة معنية بقضايا مختلفة فيما يتعلق بالتدابير العملية لتوسيع التعاون تدريجياً، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها؛ ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر؛ واستثمارات ومشاريع مشتركة في مجال الطاقة والعبور والنقل؛ والتعاون في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. ثالثا، ستعقد دول مجتمع مضيق هرمز اجتماعات دورية على مختلف المستويات، بما في ذلك مستوى القمة. وقد تشمل هذه الاجتماعات أيضًا مكونات من القطاع الخاص ومكونات أكاديمية.

في الوقت نفسه، وعلى أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، ستُدعى الأمم المتحدة إلى توفير المظلة الدولية اللازمة وضمان المصالح المشروعة للمجتمع الدولي. إن جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للمشاركة بشكل كامل في حوار مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة لمناقشة جميع جوانب مبادرة التحالف هذه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (*تكلم بالروسية*): قبل أن أبدأ بياني المختصر، أود أن أؤيد بالكامل الأفكار التي طرحها العديد من المتكلمين السابقين بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينطوي على إمكانات هائلة فيما يتعلق بأخذ خطوات وقائية ومواجهة تهديد كبير في وقتنا الراهن مثل الإرهاب.

من الواضح تماما أن الإرهاب يمثل اليوم المصدر الرئيسي للعنف في جميع أنحاء العالم. يستفيد الإرهاب من أحدث التقنيات، وينوع مصادر تمويله، ويستفيد من ممرات العبور الدولية التي تم افتتاحها مؤخرًا، ويعتمد أساليب وأشكال جديدة في جذب مجندين جدد ومصادر جديدة للدخل.

لن أسهب في الحديث عن مختلف الاتفاقيات وصكوك الأمم المتحدة التي وقعت عليها أوزبكستان، ولكني سأقول ببساطة إن أحد أهم الموضوعات اليوم هو منع عملية التطرف بين الشباب. أعتقد أن هذه المسألة مهمة ليس لأوزبكستان ومنطقتنا فحسب. كما قيل، فإن المسألة ذات الصلة والأهم من أي وقت مضى هي عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأشخاص الذين يجدون أنفسهم لأي سبب من الأسباب في مناطق الصراع – ليس البالغين من أوزبكستان ومنطقتنا فحسب بل وأيضا النساء والأطفال، والذين يوجد حالياً العديد منهم في سورية والعراق.

لقد قامت بالفعل أوزبكستان بنقل ١٥٦ مواطنًا أوزبكستانياً من سورية، معظمهم من النساء والأطفال، وذلك في عملية معقدة وشديدة الخطورة. واليوم ننتظر عودة ٦٥ طفلاً من العراق و ١٧٠ شخصاً من سورية. وبناءً عليه، فمن المؤكد أننا نحتاج إلى دعم المنظمات الدولية والدول المشاركة بشكل مباشر في العمليات الجارية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد،

أشير في المقام الأول إلى المساعدة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الحاضرين هنا اليوم.

إننا على استعداد للتعاون. لدينا خبرة في إعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم في مجتمع سليم وطبيعي. آمل أن يكون لهذه العمليات الناجحة تأثير إيجابي حتى لا تنتقل جماعات جديدة إلى مناطق الصراع في المستقبل.

في الختام، أود ببساطة أن أسترعي انتباه المجلس إلى نقطتين. أولاً، عند مناقشة الإرهاب يبدو أن الإشارة إلى منطقة آسيا الوسطى هي أمر دارج. إن لدينا رغبة شديدة في تلك المنطقة ألا يكون لدى المجتمع الدولي الانطباع بأن آسيا الوسطى هي منطقة ذات احتمالات كبيرة لانتشار الإرهاب والتطرف وعمليات أخرى مماثلة. إننا نسمع منذ ٢٥ عامًا أن آسيا الوسطى على وشك الانفجار. في الواقع، آسيا الوسطى تتطور. هناك مناخ سياسي جديد تماماً في المنطقة، والثقة المتبادلة تزداد بين القادة. لقد نجحنا خلال السنوات الثلاث الماضية في حل عدد من القضايا الشديدة التعقيد، بما في ذلك ترسيم حدود الدول، وإدارة الموارد المائية، وتطوير روابط النقل، وإرساء تعاون وثيق في المجال الأمني. كل هذا يعني أن آسيا الوسطى لديها قدرة وإمكانات كبيرة لضمان أمنها، ولكن في ضوء الطبيعة العالمية للعمليات التي نناقشها فإن الدعم الدولي الكبير مطلوب.

سمعنا اليوم عن مختلف أشكال التعاون بين بلدان منطقتنا والمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الكبرى الأخرى. وبالطبع نحن مهتمون للغاية بمواصلة هذا النوع من التعاون.

وتتجلى المسألة الثانية التي أردت أن أتطرق إليها في أنه في هذا السياق ورغم أن لذلك ما يبرره تمامًا إلا أننا نذكر دائمًا أفغانستان عندما نتحدث عن تحديات ومصادر التطرف والإرهاب. ومع ذلك كجيران لأفغانستان، نود أن نشير من الناحية التاريخية والثقافية والاقتصادية إلى أن أفغانستان كانت دائمًا جزءًا من آسيا الوسطى، لذلك نشير إلى أن أفغانستان لا تشكل تحديًا فحسب بل وفرصة هائلة أيضا.

وعلى سبيل المثال، إذا نجحنا في تنفيذ مشروع محتمل للنقل والاتصالات، فإن إلقاء نظرة سريعة على الخريطة يكفي لتخيل ما يمكن القيام به في حال ربط القارة الأوروبية بأفغانستان عبر آسيا الوسطى وصولا إلى جنوب شرق آسيا. وسيكون هناك حينئذ رابط مباشر بين أوروبا وجنوب آسيا، وأفغانستان الركيزة الأساسية لذلك الربط. وفقط من خلال تنفيذ هذه الأنواع من المشاريع، يمكن لأفغانستان أن تجني أرباحاً وإيرادات كبيرة يمكن أن تسهم في استعادة اقتصادها.

لن أتحدث عن أشياء بديهية كهذه، لأنه لا يوجد حل عسكري للمشكلة الأفغانية. والطريقة الوحيدة للمضي قدماً هي من خلال الحوار المباشر بين الحكومة والمعارضة. وهذا أمر بديهي. وتسعى أوزبكستان بنشاط للتوصل إلى حل سياسي وسوف نستمر في بذل كل ما في وسعنا للإسهام في مواصلة تعزيز عملية السلام التي بدأت تتبلور لأول مرة خلال الأربعين سنة الماضية. ورغم المستوى العالي للتوترات، تنفذ أوزبكستان مشاريع النقل والاتصالات والروابط مع أفغانستان ونزيد من تجارتنا في المناطق الحدودية معها. ولقد أنشأنا أيضًا مركزاً تعليميًا ومركزاً طبيًا للأفغان في بلدنا.

باختصار، تُظهر التجربة أنه رغم التوترات والمشاكل القائمة، نحتاج إلى العمل والتطلع إلى المستقبل. ويجب أن نقوم بذلك ليس لإرضاء الحكومة الحالية أو القوى السياسية بل من أجل تحقيق مستقبل أفضل لأفغانستان، حيث لم يعرف جيل كامل سوى الحرب. وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بمنع تغذية نزعة التطرف بين الشباب، يتعين على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدول الكبرى وجيران أفغانستان التركيز على البرامج التثقيفية. ولن نكون قادرين على مواجهة عملية تغذية نزعة التطرف بين الشباب إلا من خلال التثقيف والتنوير.

هاتان هما المسألتان اللتان أردت تناولهما اليوم. وتم تناول جميع المسائل الأخرى هنا ولا أريد أن أكرر ما قيل بالفعل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الاتحاد الروسي على عقد مناقشة اليوم. وتشكل هذه الجلسة فرصة هامة لإعادة الالتزام بالتعاون الفعال في مجال مكافحة الإرهاب الذي أضحى آفة أكثر انتشاراً، مع زيادة الأعمال الإرهابية بما في ذلك الأعمال الناجمة عن التعصب أو التطرف.

ولا يوجد بلد في العالم محصن ضد الإرهاب. ويجب أن يقف المجتمع الدولي متحدا وأن يعمل في تكاتف لمكافحة الإرهاب بجميع أبعاده. ويتعين إدانة أي محاولات لتبرير أفعال أولئك الذين يلهمون أو يرتكبون الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف أو أولئك الذين يحرضون على جرائم الكراهية والعنف خاصة في بيئات الصراع، بشكل حاسم ولا لبس فيه وعلى جميع المستويات.

وتظل أرمينيا مدافعا قويا عن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بغض النظر عن الجغرافيا أو الدوافع أو الخطاب الكامن وراءه. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي حضارة أو دين أو جنسية أو مجموعة عرقية معينة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالات التي تكون فيها مجتمعات محلية بأكملها مستهدفة عمداً لمجرد الانتماء إلى جماعة عرقية أو دينية معينة. إن الأعمال الوحشية والتخريب المخطط له بدقة ضد الآثار الثقافية، وكذلك تدمير العديد من مواقع التراث العالمي في العراق وسورية هي مثال على ذلك ومصدر قلق بالغ للبشرية.

وكانت أرمينيا من أوائل الدول الأعضاء التي أدانت بشدة اضطهاد تنظيمات داعش وجبهة النصرة والقاعدةوالكيانات المنتسبة لها للسكان المدنيين. وأثبتت الجرائم الوحشية المرتكبة ضد السكان الأرمن في مدينتي كسب ودير الزور السوريتين، والتدمير المتعمد للآثار الثقافية والدينية والفظائع الجماعية التي يرتكبها إرهابيون ينتمون إلى تنظيم داعش وجبهة النصرة أن الإرهاب هو في الأساس مظهر من مظاهر الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية. لقد أبدت أرمينيا التزامًا ثابتًا بالمساعدة في إحداث تغيير دائم في المناطق المتأثرة بالأزمة كما يتضح من خلال نشر بعثتنا الإنسانية الوطنية في سورية.

وتظل أرمينيا ملتزمة التزاما راسخا بالكفاح العالمي ضد الإرهاب وتشارك بنشاط في الأنشطة الدولية والإقليمية لتحقيق هذه الغاية. ونحن نقدر تقديرا عاليا منابر التعاون القائمة التي تهدف إلى تكثيف جهودنا الوطنية وتحسين الحوار الثنائي لمنع الإرهاب ومكافحته.

وتواصل أرمينيا تنفيذها الكامل لاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبروتوكولاتها الإضافية، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن.

وأبرزت الزيارة الأخيرة التي قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التقدم الذي أحرزه بلدنا في مواجهة التحديات المتعلقة بالإرهاب بما في ذلك من خلال التعاون الدولي الفعال. وفي أعقاب التوصيات الواردة في تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب عن زيارة المتابعة التقييمية، بدأت أرمينيا عملية إنشاء وتطبيق نظام المعلومات المسبقة عن المسافرين.

وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور محوري تؤديه في تعزيز وتيسير التعاون، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات وبناء قدرة أكبر على مواجهة تهديدات الإرهاب بفعالية. إننا نعطي أولوية عالية للأنشطة الجارية التي تتم بالشراكة مع مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، والوحدات الهيكلية ذات الصلة التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتواصل السلطات المختصة في أرمينيا الإسهام

في التنفيذ الفعال لبرنامج التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لعام ٢٠١٧-٢٠١٩ في مجال مكافحة الإرهاب وغيره من مظاهر التطرف المصحوب بالعنف. وشارك ممثلو وكالات الأمن الوطنية والأجهزة المتخصصة وهيئات إنفاذ القانون باستمرار في التدريبات المشتركة لرابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة الإرهاب، في إطار التنسيق العام لمركز مكافحة الإرهاب التابع لها.

ونحن نتحدث الآن، يتم تنفيذ المرحلتين الأخيرتين من تدريبات أرارات لمكافحة الإرهاب ٢٠١٩ في أرمينيا، بمشاركة وكالات أمن الدولة المختصة من عدة دول أعضاء في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك أرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقرغيزستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان وأوزبكستان. وتشارك أرمينيا بنشاط في العمليات المشتركة التي تجري بانتظام للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي عمليات كانال ونيليجال وبروكسي، وكذلك في التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب التي تنظمها رابطة الدول المستقلة، والتي ينسقها مركز مكافحة الإرهاب التابع لها.

وتولي أرمينيا أهمية كبيرة بنفس القدر لعملها داخل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي هي عضو فيها أو التي تتمتع بتعاون وثيق معها. وكشريك في الحوار مع منظمة شنغهاي للتعاون فإننا نتطلع إلى توسيع برنامج شراكتنا والمضي قدماً بالحوار الجاري بيننا.

وعلى خلفية جدول الأعمال الدولي الحالي، ومع انتشار التهديدات والتحديات والنزاعات، كان التعاون فيما بين الدول على المستويات دون الإقليمية إلى المستويات الإقليمية والعالمية ولا يزال مهما كما كان دائمًا في المساعدة على إيجاد الحلول المشتركة وتهيئة الحوار المستدام من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد قريشي (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني، في البداية، لوزير خارجية الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة الوزارية. ويكتسي التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أهمية بالغة للكفاح ضد التهديدات الأمنية الناشئة، ولا سيما الإرهاب.

وأود أن أهنئ الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون والأمم المتحدة على اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٣٤/٧٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، في ٣٠ آب/أغسطس. وقد كانت باكستان من بين مقدمي مشروع القرار.

والقرار يستند إلى الأسس القوية التي حددتها القرارات الخمسة المماثلة السابقة منذ عام ٢٠٠٩ في تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون. إننا ندعم تعاون منظمة شنغهاي المتنامي مع مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها بهدف تحقيق الأهداف المشتركة ونرحب به. وكذلك تتيح لنا منظمة شنغهاي للتعاون سبيلا للتأكيد على رغبتنا في السلام والاستقرار والتنمية الإقليمية من أجل التعاون الإقليمي على مكافحة الإرهاب والتطرف.

إن باكستان تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك ضد الأشخاص الذين يرزحون تحت الاحتلال غير المشروع. وقد ظلت باكستان تتخذ إجراءات استباقية وناجحة للقضاء على آفة الإرهاب وستواصل جهودها بنفس الروح، بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين. غير أن هناك أيضا حاجة في رأينا إلى التركيز على العناصر والعوامل المحددة المبينة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مثل الركيزة الأولى من الركائز الأربع، تحديدا، التي تتناول الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

فتلك مسألة أهم بالنسبة لجنوب آسيا، التي لا تزال تواجه تحديات من أعداء مشتركين: الفقر والأمية والمرض والتخلف. وتزيد الخلافات السياسية والنزاعات التي لم تحل بعد من تفاقم هذه الحالة الصعبة. وسيظل السلام الدائم والازدهار في جنوب آسيا بعيد المنال إلى أن تتحول الدينامية الرئيسية في جنوب آسيا من المواجهة إلى التعاون. ومن المهم اغتنام الفرص من أجل التسوية السلمية للمنازعات المعلقة وبذل المساعي الجماعية من أجل تحقيق الازدهار الإقليمي.

فالإرهاب والجريمة المنظمة لا يزالان يشكلان تهديدين خطيرين على بلداننا. وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت ضد تنظيم داعش في العراق وسورية، تواصل الجماعة الظهور وتطوير تواصلها وأساليبها. وفي منطقتنا كذلك برز تنظيم داعش كتهديد أمني كبير، وهو ما يمكن أن يشكل عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار في جميع بلدان المنطقة. ولا تزال الجماعة تتعزز بالعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويتطلب التصدي لهذه التهديدات زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. ونرحب في ذلك الصدد بالتوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم بين الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. فالمذكرة توفر منبرا هاما لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين هاتين الهيئتين في مجال مكافحة الإرهاب. وكذلك وقع الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب مذكرتي تفاهم من أجل التعاون مع رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسيكون من المهم استخدام آليات التعاون تلك من أجل وضع الاستراتيجيات ومعالجة احتياجات الدول الأعضاء من القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي ذلك الصدد، تود باكستان أن تقترح ما يلي.

أولا، يتمتع عدد من الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي بخبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي لأمانات المنظمات الثلاث أن تطور أوجه تآزر بحيث تتمكن تلك البلدان من الإسهام في سد احتياجات البلدان الأخرى في مجال بناء القدرات. وتقف باكستان على أهبة الاستعداد للإسهام في هذه الأنشطة.

ثانيا، يشكل انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب من العراق وسورية إلى أجزاء أخرى من العالم تحديا رئيسيا. ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الثلاث إيجاد وسائل مبتكرة لمواجهة ذلك التهديد، بما في ذلك من خلال آليات تبادل المعلومات عن تحركات هؤلاء الأشخاص.

ثالثا، وعلى النحو المبين أعلاه، يعتمد تنظيم داعش بوجه خاص على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة لنشر إيديولوجيته. فيجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الثلاث وضع استراتيجيات لمكافحة هذه الأنشطة.

رابعا، يجب وضع مذكرة التفاهم بين الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب موضع التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة. ويتعين تخطيط الأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وفقا لنطاق المذكرة.

وفي الختام، تؤمن باكستان إيمانا راسخا بأن الأهداف والمثل العليا التي تتبناها منظمة شنغهاي تتمشى تماما مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وتشكل عضويتنا في الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون اعترافا بالمبادئ والمثل والتطلعات والأهداف المشتركة التي تمثلها المنظمتان كلتاهما. وسنواصل اتباع تلك المبادئ التوجيهية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في منغوليا.

السيد دامدن (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للوزير سيرغي لافروف على دعوتي للتكلم في هذه المناقشة الوزارية. وكذلك أشكر المتكلمين الآخرين على كلماتهم.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي من أجل التصدي بفعالية للتحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم، لا سيما تلك المتعلقة بالإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وقد كانت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وعمليات استعراضها أساسية في تزويد المجتمع الدولي بتوجيهات مُحكمة ومستكملة بشأن التصدي للإرهاب وفقا لركائزها الأربع المتعاضدة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتوقيع اللاحق على الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب فيما بين كيانات الأمم المتحدة الـ٣٦، بالإضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية، قد أرسى أساسا متينا لنهج الأمم المتحدة بأسرها تجاه التصدي للتهديدات الإرهابية. ونتوقع أن تؤدي هذه المبادرات إلى زيادة تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة وإلى توجيه مساعدتها بشكل أفضل إلى الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة.

وتظل منغوليا ملتزمة التزاما قويا بكفاحنا المشترك ضد آفة الإرهاب، إذ أصبحت طرفا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تنطبق عليها، وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذها. وعلاوة على ذلك، وبصفتنا مراقبا في منظمة شنغهاي للتعاون، انجزنا البروتوكول بين مجلس تنسيق مكافحة الإرهاب في منغوليا والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في ٢٠١٤، مما جعلنا نشارك بهمة في مختلف الأنشطة التي نظمت تحت رعاية الهيكل.

وبالإضافة إلى الجهود العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، نتعاون أيضا مع بلدان المنطقة. ومن ثم، وقعت منغوليا اتفاقات للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع جمهورية قيرغيزستان والاتحاد الروسي فضلا عن اتفاق بشأن التعاون في مكافحة الجرائم مع جمهورية الصين الشعبية. وتوفر هذه الاتفاقات الأساس القانوني لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات ولاتخاذ التدابير الوقائية الأخرى فيما بين المنظمات ذات الصلة.

وعلى النحو الذي اقترحه المذكرة المفاهيمية (S/2019/742، المرفق) التي جرى تعميمها في جلسة اليوم، أود أن أتشاطر معكم بعض الأفكار بشأن الطرائق والنهج الممكنة لتعزيز تعاوننا في مكافحة التهديد الإرهابي على الصعيد العالمي.

أولا، ثمة حاجة إلى استهداف مركز أكثر على المساعدة لبناء القدرات – وهي إحدى ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أن أشير إلى أنه في بياني الذي أدليت به في عام ٢٠٠٧ في المؤتمر المشترك بين منغوليا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعني بمكافحة الإرهاب، الذي عقد في منغوليا، اقترحت خطة عمل فردية للبلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن جعل أراضيها في مأمن من الإرهاب. وتم تقديم الاقتراح على أساس التوقع بأنه بعد التشديد العالمي للأنظمة الأمنية في معظم البلدان المتقدمة النمو بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، ستضطر الخلايا الإرهابية إلى الاستقرار في الاقتصادات الضعيفة، حيث تميل القواعد واللوائح إلى أن تكون فضفاضة وضعيفة وفي كثير من الأحيان يعتريها الفساد.

وبعد مرور أكثر من عقد، يمكننا أن نرى أن التوقعات قد أصبحت حقيقة واقعة. واليوم، نشهد اتجاه الخلايا الإرهابية لإيجاد ملاذا لها وتعزيز قبضتها وزيادة سيطرتها في بعض الاقتصادات الضعيفة لدرجة أنها غدت قادرة ليس فقط على تنفيذ الضربات المتفرقة، بل أيضا شن الحروب. ومن ناحية

أخرى، فإن الوضع يزداد تفاقما جراء ظاهرة الإرهاب الناشئ محليا في البلدان المتقدمة النمو.

ولذلك، يتعين على البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان الضعيفة لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة. ونتيجة لتلك المساعدة والتعاون التقنيين، ينبغي، من الناحية المثالية، توحيد قدرات مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء الولاية القضائية العالمية. وبعد رفع قدرة جميع البلدان إلى المستوى المطلوب، فلن يبقى أي مجال للإرهابيين والمجرمين ليترعرعوا ولن تكون أي حكومة ضعيفة بحيث لا تستطيع مكافحة الإرهاب.

ثانيا، نحن بحاجة إلى معالجة تزايد الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص. ويتم استخدام الأرباح المتأتية من هذا الاتجار غير المشروع في المقام الأول لتمويل الإرهاب. وينبغي لنا أيضا أن ندرك ظهور اتجاه لاستهداف رعايا البلدان النامية الصغيرة وجرهم للاتجار بالمخدرات والجرائم الأخرى ذات الصلة. وبغية الحيلولة دون استمالتهم واستدراجهم لممارسة تلك الأنشطة غير المشروعة، ينبغي أن توضع موضع التنفيذ تدابير وقائية من خلال التعاون الدولي.

ثالثا، مشاركة الشباب أمر حاسم لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب. إن التطورات السريعة في الفضاء الإلكتروني، وتكنولوجيات الاتصال الرقمية لا تحقق الفوائد الكبيرة للمجتمعات فحسب بل أيضا المخاطر المرتبطة بإساءة استخدامها من جانب الجهات الإرهابية. وبغية تحسين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف والتسامح والتفاهم المتبادل فيما بين الشباب في جميع أنحاء العالم، نظمت وزارتي، بالتعاون مع فيسبوك، منتدى سجل السلام، في أولان باتور، بمنغوليا، في نيسان/أبريل.

وفي المؤتمر الأقاليمي الرفيع المستوى المعني باتباع نهج يشمل المجتمع بأسره لمنع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب، الذي نظمته حكومة منغوليا بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وعُقد في حزيران/يونيه من هذا العام في أولان باتور، أجرينا مناقشة منفصلة بشأن الحوار بين الأديان في إطار خطاب الحرية الدينية الذي تدعمه وتعززه إدارة الولايات المتحدة.

ومبادرة أخرى من مبادراتنا التي تتعلق باستخدام التطورات في مجال التكنولوجيا من أجل السلام هي مجلة رقمية تماما معنية بسجل السلام للعلاقات الدولية، التي ستنشر وتعمم البحوث بشأن المسائل العالمية التي يعدها العلماء وبناة السلام في جميع أنحاء العالم. وتشمل الفوائد التي تعود على الشباب من إيجاد هذه المجلة تعزيز ثقافة السلام والتسامح، والحوار بين الثقافات والأديان، وتعزيز صوت الشباب ومشاركتهم في عملية صنع القرار من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك القرارات المتخذة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

وتؤيد منغوليا أيضا مبادرات مهمة أخرى للقضاء على المضمون الإرهابي والمتطرف والعنيف على الإنترنت، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب، فضلا عن مؤتمر القمة المعني بدعوة كراستشيرش إلى العمل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد إيماننا الراسخ بأنه لا يمكن لبلد بمفرده بلوغ الهدف المتمثل في منع الإرهاب ومكافحته. ولذلك، فإن الجهود المشتركة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ستكون أكثر فائدة إذا دعمت بالتعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وفي هذا السياق، أرى أن جلسة اليوم هي فرصة

ممتازة لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في التصدي للتهديدات الإرهابية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد موراليداران (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. ونقدر أيضا تعميم المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2019/742، المرفق)، التي تحدد معالم المناقشة الجارية اليوم.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ورؤساء المنظمات الأمنية الإقليمية على إحاطاتهم الشاملة والثاقبة.

والمشاكل الأمنية اليوم لا تقيدها الحدود المادية أو السياسية. إن الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية والآثار الأمنية المترتبة على التكنولوجيات الجديدة هي تحديات عابرة للحدود الوطنية لا يمكن النظر إليها بصورة مجزأة. ولذلك يجب أن يكون تصدينا لها منسقا عبر الحدود.

والإرهاب هو أكبر تهديد للسلام والاستقرار في الوقت الراهن. فنحن نواجه جماعات بينها صلات عبر المناطق والقارات من حيث التجنيد والتمويل والنشاط. ونحن ملتزمون بمكافحة هذا الخطر بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية على أي أساس كان.

ونرى أن مكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تقتصر على السعي إلى القضاء على الإرهابيين وتفكيك المنظمات والشبكات الإرهابية؛ بل ينبغي لها أيضا أن تُخضع الدول التي تشجع وتدعم وتمول الإرهاب أو توفر الملاذ الآمن للإرهابيين والجماعات الإرهابية، وأن تتخذ تدابير قوية ضد تلك الدول. وندعو جميع الدول إلى العمل معا للتعجيل باعتماد مشروع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي في الجمعية العامة دون مزيد من التأخير.

ويمكن أن تؤدي المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية دورا مهما في تعزيز التعاون والتنسيق اللازمين من أجل مكافحة الشبكات الإرهابية بفعالية. وفي السنوات الأخيرة، وضعت الهند عدة آليات عملية للتعاون مع عدد من البلدان والمجموعات. وهي عملية حساسة ودقيقة لأنها تشمل بناء الثقة وعادات العمل ومنهجياته المشتركة. ونقيم عدة حوارات لمكافحة الإرهاب وبشأن الأمن، وهي تجمع بين الخبراء من جميع الميادين ذات الصلة في تفاعلات منتظمة ثنائية ومتعددة الأطراف. كما نشارك مشاركة بناءة في أعمال منتديات من قبيل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وهيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بهدف حرمان الإرهابيين من التمويل وغيره من أشكال الدعم. ومن بين المنظمات التي تركز عليها مناقشة اليوم، فإن الهند عضو في منظمة شنغهاي للتعاون منذ عام ٢٠١٧. وقد انضممنا إلى المنظمة من أجل تحقيق السلام والتقدم والرخاء في المنطقة وإيجاد فرص جديدة للمشاركة الاقتصادية فيها. وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى بيشكيك في وقت سابق من هذا العام للمشاركة في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون لعام ٢٠١٩، حثّ جميع القوى الإنسانية على وحدة الصف ودعا إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة آفة الإرهاب. وكرر أيضاً التأكيد على أن تحقيق السلام والأمن والرخاء في أفغانستان أمر بالغ الأهمية للاستقرار والأمن في منطقة المنظمة ونوّه بعمل فريق الاتصال المشترك بين المنظمة وأفغانستان في هذا الصدد.

ونرحّب بالوضوح الذي أبدته منظمة شنغهاي للتعاون بشأن الإرهاب منذ إنشائها. ونحن عازمون على تعزيز التعاون في إطار المنظمة من أجل تحقيق الأمن الشامل والمستدام والقائم على التعاون. وينبغي أيضاً لأعضاء منظمة شنغهاي استكشاف الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية هيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب بوصفه منبراً للتعاون من خلال تبادل المعلومات وبناء

القدرات والمساعدة القانونية المتبادلة وتشاطر أفضل الممارسات والتعاون في المحافل المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بوريان.

السيد بوريان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً. ويسرني أن أمثّل الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة وأن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية، البوسنة والهرسك. والاتحاد الأوروبي، كونه على الخطوط الأمامية في دعم جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يتبوأ بالتأكيد مكانه الصحيح في هذه المناقشة.

بينما لا نزال جميعا نواجه اليوم خطر الإرهاب الداهم، تدعو الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن يتخذ المجتمع الدولي بأسره نهجاً شاملاً ومنسقاً. ولن نتمكن من التصدي لهذا الخطر إلا إذا عملنا معاً، ولهذا السبب، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيّد عن اقتناع التعاون الدولي والإقليمي بشأن هذه المسألة.

ويسرني أن أشير إلى أن وسط آسيا من بين أولى المناطق التي اعتمدت خطة العمل الإقليمية المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي أُعدت بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وهذا يؤكد أن بلدان وسط آسيا تتشاطر الرغبة في التعاون بشأن التصدي لهذا التهديد، استناداً إلى مبادئ الأمم المتحدة ونهجها. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه وأشيد بالمؤتمرات الأخيرة التي عُقدت بدعم من الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها مثالا على النهوض بالتعاون الإقليمي لمواجهة الإرهاب وتمويله وتعزيز أوجه التآزر الإقليمي والإسهام في الجهود العالمية للأمم المتحدة. ونرحّب بروح التعاون والمشاركة في وسط آسيا، كما ذكر وزير الخارجية كاميلوف، باعتبارها أفضل وسيلة للتصدي معاً للتحديات القائمة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده التام لذلك.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً استراتيجيته الجديدة بشأن وسط آسيا، والتي تتضمن رؤية وأولويات لعلاقاتنا مع هذه المنطقة وتغطي أبعاداً متعددة، بما في ذلك الجانب الأمني. وهي تبعث برسالة قوية مفادها التزام الاتحاد الأوروبي بإقامة شراكات عصرية أقوى لا تقوم على الاستبعاد، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، على أن تكون الأمم المتحدة في صميم هذا التعاون. وإحدى الركائز الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي تعزيز القدرة على الصمود، مع ربط مكافحة الإرهاب بالعناصر الهامة الأخرى مثل سيادة القانون والحكم الرشيد، في جملة أمور.

وفي وسط آسيا، نواصل تعزيز دعمنا، بما في ذلك من خلال برامجنا للمساعدة الإنمائية التي تركز على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. والبرنامج العالمي لتعزيز القدرة على مواجهة التطرف العنيف (سترايف STRIVE) الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف (هداية) هو أحد البرامج الرئيسية التي ننفذها في وسط آسيا. وثمة مثال آخر هو المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج (سترايف STRIVE آسيا)، والتي سينظم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مناسبة مشتركة بشأنها هنا في نيويورك غداً.

ونؤيد المتكلمين السابقين فيما ذهبوا إليه من ضرورة التصدي لمسألة منع نزعة التطرف والتركيز على الأسباب الجذرية للإرهاب. ويجب التعامل مع مسائل القضاء على نزعة التطرف وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بوصفها حزمة واحدة للحيلولة دون استمرار انتشار الأيديولوجية الإرهابية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة لديه

مع شركائه لبلوغ تلك الغاية. ويمثل منع تمويل الأعمال الإرهابية وقمعه أولوية والتزام آخرين للدول، كما يشير القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) وعلى نحو ما أبرزه الإعلان الختامي للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، الذي عُقد في دوشانبه. ويجب أن تكون مكافحة تمويل الإرهاب جزءاً أساسياً من الجهود التي نبذلها لإضعاف وإنهاك التنظيمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضاً أن نكفل أن تكون جهودنا فعالة، مع عدم تضييق الحيز الذي يمكن أن تعمل فيه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بطريقة تستند إلى المبادئ.

كما أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والسفر الدولي للإرهابيين من المواضيع الأخرى للمناقشة العالمية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمنطقة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان تنفيذ القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وبالعمل مع الشركاء على تحقيق أهدافه. ومن المهم للغاية أن يخضع المقاتلون الإرهابيون الأجانب للمساءلة على أفعالهم وزيادة إمكانية ملاحقتهم قضائياً بنجاح إلى أقصى حد، مع احترام القانون الدولي ولا سيما قانون حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نود أن نثني على بلدان وسط آسيا لاستعدادها للسماح بعودة وإعادة إدماج أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما الأطفال. ونحن على استعداد لدعم برامج بناء القدرات في البلدان الشريكة التي يتعين عليها التصدي لمسألة عودة المقاتلين الإرهابيين وأفراد أسرهم. ويكتسي أمن الحدود وتبادل المعلومات أهمية حاسمة في مجال مكافحة انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على النحو الذي أكده القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى دعم الاتحاد الأوروبي لتحقيق الفعالية في إدارة الحدود من خلال ”برنامج إدارة الحدود في آسيا الوسطى“ فيما يدخل مرحلة جديدة تشهد زيادة كبيرة في ميزانيته وكذلك إدراج أفغانستان.

ولا يزال الإطار القوي المتعدد الأطراف والأقاليمي حاسم الأهمية لبناء فهم أعمق لطبيعة التحديات وإنشاء آليات تعاونية عبر القارات. ولا غنى عن دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونود أيضاً أن نشيد بالدور الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة، حيث تساهم في بناء القدرات من أجل المساعدة في تنفيذ التزامات الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أؤكد على أن مكافحة الإرهاب هي مسعى طويل الأجل يتطلب تعاوناً قوياً على الرغم من خلافاتنا. ونحن نسعى بنشاط لعقد شراكات وإيجاد أوجه تآزر مع المنظمات الدولية والشركاء الإقليميين ودون الإقليميين. وفي هذا الصدد، أود التأكيد مرة أخرى على الاهتمام الكبير للاتحاد الأوروبي بالعمل سويا مع جميع الشركاء، استناداً إلى المعايير المشتركة وأفضل الممارسات المتفق عليها دولياً، وذلك بما يتماشى تماماً مع حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً وضمن حدود سيادة القانون.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.